تغطية قناتي الشرقية والعراقية لقضايا الفساد المالي في العراق من وجهة نظر قادة الرأي الإعلاميين العراقيين

The Coverage of Al-sharqia and Al-Iraqi Channels on Financial Corruption Cases from the Opinion Leaders point of view

إعداد الطالبة

أسيل مزهر صبار الجنابي

إشراف

الدكتور صباح ياسين

قدم هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الأعلام

كلية الإعلام

جامعة الشرق الأوسط

2014

التفويض

أنا أسيل مزهر الجنابي أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونيا للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث العلميـــة عند طلبها.

الاسم: اسيل مزهر صبار الجنابي

التاريخ: 26.02.2014

التوقيع: أسيل مزهر

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " تغطية قناتي الشرقية والعراقية لقضايا الفساد المالي في العراق من وجهة نظر قادة الرأي الإعلاميين العراقيين". **وأجيزت بتاريخ 2014/2/26**

أعضاء لجنة المناقشة

ت	الأعضاء	الصفة	التوقيع
1	د. كامل خورشيد مراد	رئيساً	
2	د. صباح ياسين علي	مشرفاً	
3	أ.د. عبد الرزاق محمد الدليمي	ممتحناً خارجياً	

الشكر

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لمشرف الدراسة الدكتور صباح ياسين الذي وقف معي وساندني على طول أيام وشهور إنجاز هذه الرسالة، ومنحني من وقته وخبرته الكثير، وزودني ببعض المراجع المفيدة جداً.

أتوجه بالشكر أيضا لكافة أساتذة كلية الإعلام في جامعة الشرق الأوسط على ما قدموه لنا خلال فترة الدراسة، والشكر أيضا لكل الإعلاميين العراقيين في القنوات الفضائية العراقية العاملة في الأردن الذين تعاونوا معي في تقديم المعلومات والبيانات المطلوبة.

الشكر لجامعة الشرق الأوسط بكل موظفيها وإدارتها وطلبتها.

الشكر لأعضاء لجنة المناقشة على ملاحظاتهم وتصويباتهم القيمة التي ستغني دراستي المتواضعة.

للجميع شكري وامتناني

الإهداء

اهدي دراستي المتواضعة هذه إلى:

وطني الحبيب العراق

وأهديها إلى والدي أطال الله بقاءه ومتعني ببره ورد جميله

وأهديها إلى أمي الغالية

وهي التي علمتني أن الأعمال الكبيرة لا تتم إلا بالصبر والعزيمة والإصرار

وهي التي علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف.. ولم تأل جهدا في تربيتي وتوجيهي،،

وأهديها مع كل الحب.. إلى رفيق دربي،، إلى من سار معي نحو الحلم.. خطوة بخطوة ودعمني وساندني إلى من أحب.. إلى زوجي

أسيل مزهر الجنابي

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص باللغة العربية

تغطية قناتي الشرقية والعراقية لقضايا الفساد المالي في العراق من وجهة نظر قادة الرأي الإعلاميين العراقيين

إعداد: أسيل مزهر الجنابي

إشراف: الدكتور صباح ياسين

The Coverage of Al-sharqia and Al-Iraqi Channels on Financial Corruption Cases from the Opinion Leaders point of view

Prepared by: Aseel Mezher Aljanabi

Supervised by: Dr. Sabah Yaseen

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تغطية قناتي الشرقية والعراقية لقضايا الفساد المالي وحجمها في العراق من وجهة نظر قادة الرأي من الإعلاميين العراقيين العاملين في القنوات الفضائية العراقية العاملة في الأردن. وهدفت كذلك إلى التعرف على مدى التزام القنوات التلفزيونية الفضائية بالمعايير المهنية ومؤشرات ومفاهيم المسؤولية الاجتماعية أثناء تغطياتها لقضايا الفساد المالي في العراق.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، واعتمدت على الاستبانة كأداة لجمع المعلومات من عينة حصرية شاملة من الصحفيين العراقيين العاملين في القنوات الفضائية

العراقية التي تعمل في الأردن وعددهم (86) إعلامي، وقد طبقت الاستبانة على (73) صحفياً يمثلون ما نسبته (83.4%) من المجتمع الكلي.

وكان من أهم نتائج الدراسة ما يلي:

- اتفق أفراد عينة الدراسة بنسبة أكثر من (91%) على وجود فساد مالي بمدى "كبير جداً" في العراق، وبنسبة (8.2%) على وجود هذا الفساد بمدى "كبير".

- بينت النتائج أفضلية لقناة الشرقية على قناة العراقية في "خمس فقرات من الفقرات الست الخاصة بالمعايير المهنية باستثناء الفقرة رقم (3) التي تنص على " موضوعية التغطيات: أي عدم شخصنة الأخبار والتغطيات والالتزام بالموضوع المطروح"، واحتلت قناة الشرقية الرتب الأولى في كل فقرات: مصداقية مصادر المعلومات، وشمولية التغطيات، والنزاهة – الإنصاف، وتوازن التغطيات، ودقة التغطيات.

- بينت النتائج أفضلية لقناة الشرقية على قناة العراقية في خمس فقرات من الفقرات الست الخاصة بمؤشرات ومفاهيم المسؤولية الاجتماعية للتغطيات، وهي: حجم المعلومات في تغطية القناة، وتوفر الرأي والرأي الآخر في تغطية القناة، والتفاعلية مع الجمهور التي توفرها تغطية القناة، ومتابعة تطورات القضايا في تغطية القناة (تغطيات متابعة)، وتقوم القناة بدور نقدي نحو قضايا الفساد ولا تبررها. وتقدمت قناة الفضائية العراقية على فضائية الشرقية بمؤشر " توفير الشرح والتفسير للقضايا التي تتناولها تغطية القناة".

The Coverage of Al-sharqia and Al-Iraqi Channels on Financial Corruption

Cases from the Opinion Leaders point of view

Prepared by: Aseel Mezher Aljanabi

Supervised by: Dr. Sabah Yaseen

The study aimed to identifying the extent of the commitment of satellite TV channels to Journalism professional standards and social responsibility indicators and concepts during their coverage of the issues of financial corruption in Iraq , it aimed also to identifying the nature of the phenomenon of financial corruption in Iraq , which will help to identify ways to deal with this phenomenon.

The study used descriptive survey , and a questionnaire as a tool to gather information from a comprehensive sample of Iraqi journalists working in the Iraqi satellite channels operating in Jordan , it has applied to (73) journalists representing a rate of (83.7 %) of the total community.

The most important findings of the study include:

-More than (91%) of the sample a greed to existence of financial corruption in Iraq by the level of "very much " , and (8.2%) agreed to existence of corruption, at the level of "much".

-The results showed a preference for al-Sharqiya channel at " five paragraphs of six paragraphs with the exception of paragraph "objective coverage", so al-Sharqiya channel occupied first ranks in the other paragraphs : credible sources of information , and comprehensive coverage , and integrity - fairness , balance coverage , and accurate coverage.

-The results showed also a preference for al-Sharqiya channel on Iraqiya channel in five paragraphs of six paragraphs own indicators and concepts of social responsibility coverage , namely: the amount of information in the channel's coverage , and provides opinion and the other opinion in the channel's coverage , and interactive with the audience provided by the channel's coverage , and follow-up developments issues in channel's coverage (up coverage) , and the critical role of the channel towards the issues of corruption nor justified , and advanced Iraqi Satellite Channel on satellite Eastern index "Provide explanation and interpretation of the issues addressed by the channel's coverage".

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

تمهيد:

عرُفت ظاهرة الفساد المالي في المجتمعات والمؤسسات الحاكمة في الشرق والغـرب، القديمـة والمعاصرة، وظهر الفساد بأشكال وأنماط مختلفة، ويبدو أنه لم يوجد على وجه البسيطة ذلـك "المجتمع الفاضل" الذي يخلو تماماً من الفساد والمفسدين، وتكاد هذه القضية تشكل محوراً رئيسياً في الديانات السماوية وغير السماوية مما يدلل على أن مشكلة الفساد وما يرتبط بها مـن قـيم وسلوكيات أخرى كانت سبباً في نشوء مشاكل وانحرافات كثيرة، عانت منها المجتمعات والدول منذ وقت مبكر.

وفي وقتنا هذا، أصبحت قضية الفساد قضية تشغل بال المجتمع العربي والمجتمع الدولي بأسره، وهي لا تهتم فقط بوجود قدر ما من الفساد في معاملاتنا اليومية، بل بحجم هذا الفساد واتـساع دائرته وتشابك حلقاته وترابط آلياته بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل، مما يهدد مسيرة التنميـة ومستقبل مجتمعنا العربي في الصميم، ولعل ما أفصحت عنه بعض وقائع قضايا الفساد المـالي والإداري خلال السنوات الأخيرة في العديد من الأقطار العربية، يدل على مدى تغلغل قيم الفساد وممارساته في كافة مناحي حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والـسياسية والإداريـة. (الفـضيل، 2004، 79)

وقد باتت ممارسة الفساد ظاهرة مقلقة جداً في العقود الأخيرة نظراً لآثارها السيئة جـداً علـى المجتمعات والدول والتنمية فيها، وعلى نتائجها التي تؤدي إلى الكثير من الاختلالات منها ما هو اجتماعي وآخر سياسي واقتصادي وأمني وثقافي ....الخ.

من ناحية أخرى، فإن مفهوم الفساد في الثقافة يكتسب بعداً إنسانياً وقيمياً، فهو في الوقت الذي يكون فيه نقيضاً لمعطيات الوضع الإنساني الطبيعي، المعبّر عن كل مراحله الحضارية، فإنه يتعامل مع تلك القيم، ويؤثر فيها سلباً، ويدخل الفساد كتعبير نقيض للإبداع، ينهش ويقزم الإنجازات الفكرية والإبداع والخلق، إنه السوسة القارضة لنسيج الحياة، الصانعة لكل التشوهات التي تصيب بالعقم والعجز إمكانية توليد الجديد والحديث. (ياسين، 2004)

إن المجتمع المصاب بآفة الفساد مثله مثل الجسم المصاب بمرض في القلب، قد يستطيع العيش لفترة من الوقت، لكن الجسم وأعضائه المختلفة لا تستطيع القيام بواجباتها خير قيام، مما يؤدي إلى اختلالات ومشاكل تستمر في التفاقم بما قد يؤدي إلى شلل بعض الأعضاء أو شلل الجسم كله.

والفساد قد يصدر عن شخص أو جماعة أو كتلة أو جهة حكومية كانت أو قطاع خاص، وقد تقوم فيه عصابة منظمة مرتبطة من الداخل بالخارج أو بالعكس الغاية منه تهديد الاستقرار المالي للبلد حتى أصبح معوقا للإصلاحات السياسية والاقتصادية وعصا في عجلة التنمية والتطور والاستثمار. (النعيمي، 2008)

وقد نجحت المنظمات الدولية الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني العالمية معاً في لفت الانتباه إلى عدد من الأمور المهمة المتعلقة بظاهرة الفساد منها: أن الفساد أصبح أحد العقبات الأساسية التي تهدد التنمية والتقدم في العالم. وأن المسؤولية عن انتشار هذا الفساد، وبالتالي عن مكافحته، تقع على عاتق الجميع، وأن القضاء على الفساد واستئصاله من جذوره لا يتم إلا في إطار جهد دولي أوسع يستهدف إقامة وترسيخ دعائم الحكم الصالح في العالم أجمع.(نافعة، 2004)

والدراسة الحالية لا تهتم بالفساد من جوانب هذه الظاهرة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، بل إنها تهتم بكيفية تعاطي وسائل الإعلام مع هذه الظاهرة، وعلى وجه الخصوص

القنوات التلفزيونية الفضائية العراقية، حيث يلقي ذلك الضوء على الدور الذي يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام عموماً، والقنوات التلفزيونية الفضائية خصوصاً في الإسهام بمحاربة هذه الظاهرة والحد منها، خصوصاً أن هذه الظاهرة ذات أبعاد قيمية واجتماعية وتربوية كما أشرنا في هذه المقدمة، مما يلقي على وسائل الإعلام مسؤولية مهمة في مواجهة ظاهرة الفساد المالي وكشفها وملاحقة آثارها والتشديد في محاسبة الفاسدين وحماية المجتمع من شرورهم وجرائمهم، هذا إلى جانب دور مؤسسات التربية والتوجيه الأخرى، معززة بالقوانين ودور المؤسسات والجهات الحكومية والمدنية ذات العلاقة بهذه الظاهرة وغيرها من الظواهر السلبية في المجتمعات العربية التي ما تزال تؤدي إلى تعثر التنمية وتعمق المشكلات السياسية والاجتماعية والأمنية.

مشكلة الدراسة:

تحددت مشكلة الدراسة في استكشاف اتجاهات قادة الرأي من الإعلاميين العراقيين العاملين في القنوات التلفزيونية العراقية المقيمة في الأردن لتغطيات قنوات التلفزة العراقية (الشرقية والعراقية) لقضايا الفساد المالي التي يعاني منها النظام والمجتمع في العراق منذ سنوات الاحتلال الأمريكي عام 2003 وانتشار الفوضى في أركان النظام مما انعكس أيضاً على وسائل الإعلام ودورها في تناول القضايا التي تهم سلامة عمل أجهزة الدولة وتماسك المجتمع.

وينحصر اهتمام الدراسة بمحورين هما: محور المعايير المهنية المعتمدة في التغطيات الخاصة بقضايا الفساد المالي في تغطيات قناتي الشرقية والعراقية العراقيتين ، ومحور مبادئ ومفاهيم المسؤولية الاجتماعية المعتمدة في تغطيات قناتي الشرقية والعراقية العراقيتين لقضايا الفساد المالي الجارية في العراق.

أسئلة الدراسة:

للدراسة تساؤل رئيس يتمثل في " **ما اتجاهات قادة الرأي من الإعلاميين العراقيين المقيمين في الأردن لمدى التزام كل من قناتي الشرقية والعراقية الفضائيتين العراقيتين بالمعايير المهنية وبعض مؤشرات المسؤولية الاجتماعية في تغطياتها لقضايا الفساد المالي في العراق بعد 2003/4/9 وحتى أواخر العام 2013 ؟**

ويتفرع التساؤل إلى الأسئلة الثلاثة التالية:

1- ما طبيعة ظاهرة الفساد المالي في العراق بعد تغيير النظام العراقي عام 2003 من وجهة نظر قادة الرأي من الإعلاميين العراقيين العاملين في قناتي الشرقية والعراقية العراقيتين العاملة في الأردن؟

2- ما مدى التزام قناتي الشرقية والعراقية العراقيتين بالمعايير المهنية في تغطياتها لقضايا الفساد في العراق من وجهة نظر قادة الرأي من الإعلاميين العراقيين العاملين في القنوات الفضائية العراقية العاملة في الأردن؟

3- ما مدى التزام قناتي الشرقية والعراقية العراقيتين ببعض مؤشرات ومعايير المسؤولية الاجتماعية في تغطياتها لقضايا الفساد في العراق من وجهة نظر قادة الرأي من الإعلاميين العراقيين العاملين في القنوات الفضائية العراقية العاملة في الأردن؟

- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على ما يلي:

أ. طبيعة ظاهرة الفساد المالي وحجمها في العراق من وجهة نظر قادة الرأي من الإعلاميين العراقيين العاملين في القنوات الفضائية العراقية العاملة في الأردن.

ب. مدى التزام تغطية قناتي الشرقية والعراقية العراقيتين بالمعايير المهنية لقضايا الفساد المالي في العراق.

ج. مدى التزام تغطية قناتي الشرقية والعراقية العراقيتين ببعض مؤشرات ومفاهيم المسؤولية الاجتماعية لقضايا الفساد المالي في العراق.

- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من المنطلقات الآتية:

- الأول: أهمية الكشف عن طبيعة ظواهر الفساد التي تهدد المجتمع والدولة في العراق، وخصوصاً ظاهرة الفساد المالي باعتبار أن العراق يعاني من مشكلات تجعله كأنه دولة غير نفطية بسبب هذا الفساد المالي، ولا بد من التعرف على أبعاد هذه الآفة ودور وسائل الإعلام في مكافحتها والتوعية بشأن خطورتها على المجتمع بكل مكوناته.

- الثاني: رصد ومتابعة التطورات الهائلة التي طرأت على وسائل الإعلام خاصة في العشر سنوات الماضية (2003- 2013) وفي ظل الظروف غير المستقرة التي يعيشها العراق وتفشي ظاهرة الفساد المالي في اغلب قطاعات الدولة. وأهمية وجود جسم إعلامي عراقي يقوم بتغطية إعلامية مهنية وموضوعية متمكنة تأخذ بعين الاعتبار المعايير المهنية ومعايير المسؤولية الاجتماعية في مواجهة كل أشكال الفساد.

- الثالث: إن سعي الدراسة إلى كشف أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام في الكشف عن ظاهرة الفساد ومواجهتها في جميع أبعادها خصوصاً يسهم في بث ثقافة مجتمعية تتصدى لهذه الظاهرة وتسهم في الحد من آثارها أو القضاء عليها.

- تعريف المصطلحات:

مفهوم الفساد المالي:

يعرف الفساد بأنه "نقيض النزاهة والاستقامة ووجوده ممكن في جميع المجالات الهادفة إلى إيجاد أرضية مستقرة لنزاهة المعاملات المالية والإدارية. وهو العمود الفقري لجميع أشكال وطرق التعامل المالي والإداري وحتى السياسي والمجتمعي أخلاقياً وحضارياً. ومن غير الممكن ان يجتمع الفساد والنزاهة في آن معا فهما النقيضان كما الشر والخير والموت والحياة والإدانة والبراءة". (النعيمي، 2008) وتعتمد الباحثة هذا التعريف تعريفاً إجرائياً للدراسة.

التغطية: تعرف التغطية بأنها "النقل والتسجيل لحدث وقع في مكان ما عن طريق التسجيل بالصوت والصورة. (الفار، 2006، 96)

يقصد بالتغطية في هذه الدراسة عملية الحصول على البيانات والتفاصيل لحدث معين والمعلومات المتعلقة به، والإحاطة بأسبابه ومكان وقوعه، وغير ذلك من المعلومات التي تهم الرأي العام.

الاتجاه: الاتجاه عبارة عن تنظيم نفسي مستقر للعمليات الإدراكية والوجدانية لدى الفرد يسهم في تحديد الشكل النهائي للاستجابة الصدارة نحو الأشياء والأشخاص والمسميات المعنوية من حيث ان هذه الاستجابة استجابة بالقبول أو النفور(عبد الحميد، 2004، 85).

ومعنى ذلك ان الاتجاه يقوم أساساً على كم المعلومات والخبرات المتراكمة لدى الفرد العقلية والعاطفية والسلوكية والتي لها دور فعال في تحديد وتشكيل الاستجابة الايجابية أو السلبية تجاه المواضيع المختلفة والمواقف المعينة.

المعايير المهنية للتغطية: مجموعة من المعايير والمبادئ التي اتفق الكثير من الباحثين على أهمية معرفتها وإتقانها والالتزام بها واحترامها أثناء القيام بالتغطيات الإعلامية سواء كانــت أخباراً أم تحليلات أم مقالات أم صوراً أم لقاءات وغير ذلك من التغطيات الإعلامية. وقــد اطلعت الباحثة على عدد من الدراسات وأهمها دراسة الدكتور عبد الكريم الدبيسي (2011) في جامعة "بترا" حول المعايير المهنية في الصحافة الإلكترونية الأردنيــة، ودراســة قــيس البدر(2013) في كلية الإعلام جامعة الشرق الأوسط واستخلصت منها المعــايير المهنيــة التالية:

<u>مصداقية المصادر</u>: وهي مصادر المعلومات الأساسية في التغطيات.

<u>شمولية التغطيات:</u> أي اشتمالها على أهم عناصر التغطيات الإخبارية أو التحليلية بحيــث لا تتجاهل العناصر المهمة على حساب العناصر الأقل أهمية أو بالعكس.

<u>موضوعية التغطيات:</u> أي عدم شخصنة الأخبار والتغطيات والالتزام بالموضوع المطــروح وعدم استغلالها لأهداف شخصية أو فئوية أو طائفية وغير ذلك.

<u>النزاهة – الإنصاف:</u> النزاهة والإنصاف مفهومان متداخلان، لذلك جرى الجمع بينهما، وهما يعنيان عدم إغفال أو تجاهل الايجابيات لوجهة النظر الأخرى وعدم الانتقاص منها.

<u>توازن التغطيات</u>: من خلال تخصيص الوقت والاهتمام المتوازن بين أطراف الرأي المختلفة وليس من خلال إعطاء أفضلية في الوقت أو الزمن لوجهة نظر أو طــرف علــى حــساب الآخر.

<u>دقة التغطيات</u>: وتعني دقة المعلومة والاستناد للوثائق الرسمية والتحقق منها قبل اعتمادها.

معايير ومؤشرات المسؤولية الاجتماعية:

للمسؤولية الاجتماعية أبعاد متعددة منها الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والإنسانية، والبعد الأخلاقي هو أقرب الأبعاد لمسؤوليات وسائل الإعلام، وتعرف المسؤولية الأخلاقية بأنها القيام بما هو صحيح وعادل، وتجنب الضرر للآخرين، وتتضمن عدم انتهاك المبادئ المتفق عليها، والمسؤولية الأخلاقية تستند إلى المبادئ والمعايير الأخلاقية والقيم الاجتماعية والعادات والتقاليد واحترام حقوق الإنسان.(جرادات وأبو الحمام، 2013)

وقد اعتمدت الباحثة بعد مراجعة عدد من الكتب والأبحاث على عدد محدود من مؤشرات المسؤولية الاجتماعية وليس على كافة المعايير، وبما يناسب أهداف هذه الدراسة من وجهة نظر الباحثة، وكانت المؤشرات والمعايير الإجرائية للمسؤولية الاجتماعية كما يأتي:

1- حجم المعلومات في تغطية القناة باعتبار أن وسائل الإعلام يجب أن تنقل للمتلقين معلومات كافية عن الظاهرة أو الأحداث.

2- توفر الرأي والرأي الآخر في تغطية القناة بما يمثل كافة وجهات النظر من أغلبية وأقلية.

3- التفاعلية مع الجمهور التي توفرها تغطية القناة، باعتبار أن وسائل الإعلام يجب أن تسمع آراء المتلقين وتتفاعل معها وتأخذها بعين الاعتبار وهو ما يمثل جزءاً مهما من التغذية الراجعة أو الصدى للرسالة الإعلامية.

4- متابعة تطورات القضايا في تغطية القناة، باعتبار أن دور الوسيلة الإعلامية لا يتوقف فقط على إطلاق الأخبار عن الأحداث، بل يجب أن تستمر في متابعة تطورها وإطلاع المتلقين على تلك التطورات.

5- توفير الشرح والتفسير للقضايا التي تتناولها تغطية القناة باعتبار أن على وسائل الإعلام توفير خبراء ومختصين في شرح وتفسير ما يجري في الواقع لأن ليس كل الناس بمقدورهم فهم واستيعاب كل الأحداث والظواهر خصوصا تلك المتشابكة أو الغامضة.

6- الدور النقدي للقناة التلفزيونية، أي أن تقوم القناة بدور نقدي نحو قضايا الفساد ولا تبررها، وهي وظيفة مهمة، وهو كذلك دور مهم للمجتمع وللدولة على السواء، لأن الدور النقدي يسهم في معرفة الاختلالات والعيوب التي تصيب المجتمع أو أجهزة الدولة بما ينبه المسؤولين لإجراء إصلاحات، وبما يوفر للمواطنين فرصة فهم الواقع الذي يعيشون فيه والعمل على تلافي تلك الاختلالات والعيوب وعدم تطورها للأسوأ.

فضائية تلفزيون الشرقية: هي قناة فضائية عراقية خاصة تأسست 2003. تقدم هذه القناة العديد من نشرات الأخبار والبرامج الإخبارية على مدار اليوم، إضافة إلى بعض البرامج الاجتماعية والترفيهية. وهى أول قناة عراقية مملوكة للقطاع الخاص. بدأت القناة إرسالها في مارس 2004 وبدأت البث الحي في 4 مايو 2004. (موقع القناة، 2013)

تبث قناة الشرقية من مقرها الرئيس الواقع في دبي ولها مراكز متعددة في كافة أنحاء الوطن العربي وبعض الدول الأوروبية، ولها استوديوهات في عمان ولندن إضافة إلى دبي. استشهد 12 من كادر الشرقية 4 منهم كانوا يعملون في برنامج (فطوركم علينا) في قرية الزنجيلي في شهر أيلول عام 2008 وتوعدت الحكومة العراقية بالقبض على الجناة وأحالتهم إلى القضاء.

وللقناة برامج متنوعة متخصصة مثل: قناة الشرقية نيوز بث مباشر، قناة الشرقية بث مباشر، قناة الشرقية دراما بث مباشر.

تعرضت قناة الشرقية إلى محاولات عدة تضمنت إغلاق مكاتبها وملاحقات قانونية ومقتل منتسبيها. حيث تعرض مراسل القناة في كركوك إلى محاولة اغتيال بعد تلقيه رسالة تهديد تطلب

منه ترك العمل في القناة. كما قالت القناة بأنها تعرضت لتهديد من قبل مجهولين في نيسان 2009. (ويكبيديا، 2013)

- **فضائية تلفزيون العراقية:**

قناة العراقية هي القناة الفضائية الرسمية التابعة للحكومة العراقية، تأسست في بغداد في (أيار 2003) وهي مملوكة للقطاع الحكومي، وهي قناة إخبارية ثقافية. (موقع القناة، 2013)

يعد تلفزيون العراقية، واحداً من أهم تشكيلات مؤسسة شبكة الإعلام العراقي الحكومية، وابتدأت هيكلية التلفاز بخمسة عشر قسماً، واهم أقسامها هي المنوعة والبالغة 17 برنامج والرياضة وتأتي بواقع 4 برامج إضافة إلى الثقافية والبالغة 4 برامج ومن ثم الدينية بواقع 3 برامج وأربعة تنموية، أما بالنسبة للبرامج السياسية فتبلغ 11 برنامج مباشر وستة كما تم استحداث دائرة تعني بالإنتاج الدرامي وقد أنجزت العديد من الأعمال الدرامية تبث على شاشة العراقية ومن أهم هذه الأعمال الدرامية مسلسل ضياع في حفر الباطن ومسلسل باب الشيخ وغيرها من المسلسلات. (http://ar.wikipedia.org)

حدود الدراسة:

الحدود البشرية: قادة الرأي من الإعلاميين العراقيين العاملين في القنوات الفضائية العراقية العاملة في الأردن وعددهم نحواً من (86) إعلامياً.

الحدود المكانية: المملكة الأردنية الهاشمية.

الحدود الزمانية: أجريت الدراسة الميدانية في الفترة من (2013/10/1 إلى 2014/1/15).

محددات الدراسة:

تتحدد نتائج الدراسة بمدى صدق أدوات الدراسة وثباتها، وهي الاستبانة، كذلك، لا يمكن تعمــيم نتائج هذه الدراسة على غير أفراد عينة الدراسة وعلى القناتين موضوع هذه الدراسة فــضائيتي "الشرقية والعراقية"، ولا يمكن تعميم نتائج الدراسة على فترة أخرى غير فترة الدراسة المــشار إليها وهي (2013/10/1 إلى 2014/1/15).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد:

تعتبر وسائل الإعلام أحد أهم أدوات وأعمدة نظام النزاهة في الدولة إلى جانب الأدوات الأخرى كالقانون لأنها تسهم في تعزيز منظومة مكافحة الفساد في ظل التطور الهائل للمعلومات والاتصالات التي يشهدها العالم اليوم. وقد تناولت العديد من النظريات دور وسائل الإعلام في تنمية المجتمع ثقافياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً، بما في ذلك مكافحة الظواهر السلبية التي تعتريه وتحد من تطوره ومن رفاهية الإنسان فيه. ولذلك فقد اتفق الباحثون في الاتصال والإعلام على ضرورة تبني وسائل الإعلام لمعايير محددة في المسؤولية الاجتماعية، لا أن تكون مجرد ناقل للأخبار والصور، أو أن تكون وسائل للترفيه فقط أو للتضليل وتشويه الحقائق. ومن هنا أيضاً نادت مواثيق الشرف الصحفية بضرورة التزام الصحفيين بمعايير مهنية محددة كالموضوعية والدقة والنزاهة والتوازن...الخ.

لقد أدى تطور وسائل الاتصال والتكنولوجيا إلى نتائج متعددة منحت وسائل الإعلام الفضائي أهمية كبيرة ومكنتها من زيادة التأثير على المتلقين لأنها تخطت الحواجز التي وضعت أمامها سابقا، وأصبح بإمكان كل مواطن استقبال كافة وسائل الإعلام العالمية إذا ما بحث عنها في الأقمار الصناعية أو في شبكة الإنترنت. وهذا بحد ذاته ألقى مسؤولية إضافية على وسائل الإعلام في دورها بنقل الحقائق للمواطن وللمسؤول وحث الجميع على القيام بالواجبات التي يفرضها القانون أو تفرضها المواطنة.

ويشير أحمد أبو دية أن الوظيفة الأساسية لوسائل الإعلام هي تهيئة البيئة الملائمة للكشف عن الحقائق من خلال ما تعرضه لنا من تحليل للمعلومات. وأن الإعلام وسيلة من وسائل الرقابة وهي جهاز رقابي في المعنى الصحيح. (أبو دية، 2007, 579).

وتقوم وسائل الإعلام بدورها الرقابي من خلال الاهتمام والمتابعة والتفاعل مع الجماهير، فوسائل الإعلام تعتبر من أهم الأدوات والوسائل التي يمكن الاعتماد عليها في التعبير عن واقع المجتمع والنواحي الإيجابية والسلبية فيه، مما يسهم في معرفة واقع المجتمع وقضاياه معرفة صحيحة وموضوعية بما يؤدي إلى بناء سياسات صحيحة سواء من قبل جهات التخطيط في الدولة أم من قبل الأفراد والجماعات.

وتتحمل وسائل الإعلام مسؤولية كبيرة في تعزيز الشفافية في أعمال الهيئات والأجهزة الحكومية وتعميق الوعي لدى المواطنين ومنظمات المجتمع المدني بشأن عمليات اتخاذ القـرار وانتهـاج السياسات ذات الأثر في الوضع الاقتصادي، والهدف من ذلك خلق قوى ضاغطة محلية أو دولية لتحسين أداء الحكم وترشيد السياسات والكشف عن الفساد ثم محاربته. (العبد، 2004)

وإذا أمعنا النظر نجد أن الإعلام يعيد صياغة الواقع بدرجات مختلفة، وذلك بدءا بتفكيكه وإعادة تركيبه على نحو معين، مروراً بانتقاء الجزء الذي يستحق أن يكون خبراً، وصولاً إلى العنوان، ويتم عزل الخبر عن واقعه وزرعه في عالم آخر هو عالم الإعـلام والأخبـار، وهـو واقـع افتراضي تحكمه قوانين أخرى غير القوانين التي حكمت الواقعة قبل أن تصبح خبراً. (بـشارة، 2010، ص43)

لكن المعوقات والتحديات التي تقف بين الإعلام والمكاشفة عن الحقيقة كثيرة منها عدم موضوعية وحيادية وسائل الإعلام ذاتها، وتصادم مصالح أصحاب النفوذ مع دور وجهود الإعلام في المكاشفة عن الحقائق. ويشير الإعلامي والكاتب الصحفي العراقي أحمد صبري في

مقابلة معه أجرتها الباحثة إلى أن دور الإعلام العراقي فيما يتعلق بتسليط الضوء على الفساد كان ضعيفاً وخجلاً، وراعى في هذا الموقف رموز الطبقة السياسية والذين يدورون في فلكهم وبخاصة الذين تحوم حولهم الشبهات في عمليات الفساد وهدر المال. وهو يرى ان النمط الإعلامي يعبر عنه إما بالإعلام الرسمي أو إعلام الأحزاب (بأحزاب السلطة فضائيات وجرائد) أو الإعلام المستقل الذي لم يستطع ان يُوفق بسبب عملية هدر المال واللعب بأموال العراقيين وتعرض هذا الإعلام إلى ضغوطات من السلطة وأحزابها، الإعلام المستقل قدم حلول واقعية لمحاربة الفساد ولكنه لم ينجح وذلك يعود باعتقادي لحماية السلطة لبعض المهتمين بالفساد لأنهم إما وزراء أو مسؤولين تابعين للحكومة. (صبري، 2014، مقابلة) لكن مدير قناة دجلة الفضائية الدكتور نبيل جاسم (2014) يؤكد أنه ليس من واجب وسائل الإعلام أن تقدم حلولا إصلاحية بل وظيفتها رقابية مثل كلب الحراسة،، وهي عين الجمهور على الأداء الحكومي ووظيفتها ان تتأكد ان الذين صوتنا لهم ليديروا الشأن العام يؤدون واجبهم بكفاءة، وان لم يعملوا ذلك فمهمتها كشف هذا التقصير فهي عين الجمهور على السلطة.

أما غضنفر عبد المجيد (مدير الأخبار في قناة اي ان بي) العراقية فإنه يشير في مقابلة معه أجرتها الباحثة إلى أن القنوات التلفزية العراقية تصدت لظاهرة الفساد كالشرقية والبغدادية بشكل عام، لكن الإعلام العراقي لم ينجح لحد الآن في أن يكون إعلام مهني حقيقي وله قصور في جوانب عديدة ليس فقط في معالجة الفساد ولكن في كونه الجسم الإعلامي الذي يفترض ان يكون رقيب على أداء الحكومة والمجتمع أصبح مجرد إعلام يعبر عن توجهات سياسية وأجندات معينة كونه إعلام أجندات وهو مقصر جدا كونه ليس إعلام حقيقي يقوم بدوره على أكمل وجه بسبب هذه الأجندات. (عبد المجيد، 2014، مقابلة) ويشير أحمد أبو دية إلى أن وظيفة الرقابة

التي تقوم بها وسائل الإعلام كثيرا ما تكون مُسخرة للسياسة، مما يفسد دور هذه الوسائل وتأثيرها. (أبو دية، 2007, 579).

ويشير الدكتور صباح ياسين إلى مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى عدم فعالية وسائل الإعلام في الحد من الفساد والإفساد، منها النقص الواضح في الحريات الإعلامية والرقابة المسبقة، ونقص الحصول على المعلومات والمصادر الإخبارية. وهي قيود لا تحد من حرية الإعلام فحسب بل وتمس بمبدأ حق الإنسان في الحصول على الأخبار والمعلومات، وما يتصل بها من المعرفة بحقوق الإنسان ذاتها. (ياسين، 2004)

ومن المعروف أن غرض الاتصال هو إقناع الناس وحملهم على السلوك بطريقة معينة في نهاية الأمر، والاتصال الناجح هو الذي يسعى إلى تكامل المجتمع بتنمية المصالح المشتركة والتوافق والتعاون بين أفراده وجماعاته، ويقوم بتثبيت القيم والمبادئ والاتجاهات الايجابية والمحافظة عليها، وكلما تكاملت الأنظمة الاتصالية مع الأنظمة الاجتماعية، ساعد ذلك على فهم الإطار العام للنظام السياسي والاجتماعي والاتصالي في أي بلد (عمر 2008، 235-236).

ويقع على عاتق وسائل الإعلام أيضاً القيام بدورها في الرقابة على الأحداث والظواهر والقضايا التي تهم المتلقين سواء بما يتعلق بالدولة وأجهزتها وأداءها أم بما يجري في المجتمع في المستويات كافة الاقتصادية والأخلاقية والاجتماعية والترفيهية. ويشير آخرون إلى الدور المنوط بالمؤسسة الإعلامية في قدرتها على التعبير عن وظيفتها الرقابية والتعبير عن الرأي العام، والتوازن بين صياغة الرأي العام والتعبير عنه. (الطويسي، 2008)

كذلك فإن المواطن يقوم بالاعتماد على وسائل الإعلام في الحصول على المعلومات حول الكثير من القضايا والأحداث المحلية أو الأخرى البعيدة، وهذا ما أشارت إليه نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام، وأشار الدكتور صالح أبو أصبع إلى أن النقطة المهمة في هذه النظرية هي أن

وسائل الإعلام ستؤثر في الناس إلى الدرجة التي يعتمدون فيها على معلومات تلك الوسائل. (أبو أصبع، 209،1998).

ولكي تتمكن وسائل الإعلام من تجاوز العقبات السابقة وتتمكن من خلق رأي عام مقاوم للفساد؛ فعلى هذه الوسائل ان تربط جهدها بالمصلحة الوطنية في التنمية والإصلاح؛ في تناول القضايا وتركيز الجهد الإعلامي على دور الرقابة الإدارية في ضبط أعمال الفساد والتصدي لها، وتنظيم حملات توعية للرأي العام وتنسيقها لتحفيز عناصر دعم مكافحة الفساد. ويمكن ان تقوم المحطات الفضائية التلفزيونية بتوعية الرأي العام تجاه قضايا الفساد،على أن أهمية دور الإعلام في إطار مواجهة استشراء الفساد وتنوع أساليبه لا تقف عند حدود مدى قدرته على ممارسة دوره في التصدي، لكنه يتعدى ذلك نحو بقاء الإعلام كمؤسسات ومنهج خارج شرنقة الفساد ذاته (ياسين، 2009، 565)

من ناحية أخرى، فإنه على اثر تطور العلاقات الاقتصادية على المستوى العالمي في مختلف المجالات، فقد ظهر ما يعرف بظاهرة "عولمة الفساد" لينطلق بذلك الفساد عابراً حدود الدول من خلال جرائم منظمة ترتكب بواسطة فرد واحد، أو من خلال مجموعة منظمة من الأفراد تدعمهم مؤسسات تتعدد جنسياتها، مما يستحيل بذلك تحديد هوية أو جنسية محددة لهذه الظاهرة (محجوبي،2010).

ومع تطور المجتمعات وتفشي النزاعات ونشوء الحروب أخذت الظاهرة أبعاد جديدة، يتصل بعضها بالقيم وأخرى بالمصالح مباشرة، وقضايا الفساد تختلف باختلاف المجتمعات ومدى تطورها فكلما اتجهنا إلى دول الجنوب نجد قضايا الفساد أصبحت من أهم العقبات التي تحول بين الدولة وتطورها، لأن الدول النامية يطغى على قطاعاتها الترهل في كافة المجالات لأسباب قد تكون سياسية أو اقتصادية أو تاريخية، ولانعدام أساليب الحكم الديمقراطي وعدم وجود رقابة

صارمة ومستمرة لأداء قطاعات الدولة في تلك الدول جعل منها بيئة مناسبة لنمو الفساد بكافة أشكاله وممارساته، وكل ذلك لا يعني أن ظاهرة الفساد غير موجودة بأشكال متعددة في الدول المتقدمة، لكنه يظل أخفض درجة وأقل وطأة على المجتمع من ذلك الفساد الواسع والمتغلغل الذي تشهده العديد من الدول النامية.

وقد أشار تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2013 إلى أن الدول التي تشهد عنفاً أكثر من غيرها في منطقة الشرق الأوسط هي الدول التي يتفشى فيها الفساد، وتزداد الأوضاع فيها سوءا بسبب غياب الاستقرار السياسي، ما يسمح بانتشار الانتهاكات. وبناء على ذلك فليس من المفاجئ أن يظهر اسم العراق على رأس قائمة الدول الأكثر فساداً إلى جانب ليبيا وسوريا وأفغانستان وكوريا الشمالية والصومال.

وتشير المنظمة الدولية إلى أن أربعة أخماس البلدان في الشرق الأوسط يقل تصنيفها عن درجة خمسين، علماً بأن مقياس صفر لتصنيف البلدان من حيث الفساد يعني أن البلد موغل في الفساد في حين أن مقياس 100 يعني أن البلد يخلو من الفساد بشكل تام. (تقرير منظمة الشفافية الدولية، 2013)

وظاهرة الفساد تنعكس نتائجها على كافة قطاعات الدولة وتمتد لتطال كافة أفراد المجتمع لما لها من تأثيرٍ مباشرٍ على اقتصاد الدولة وتؤدي إلى عرقلة عجلة التنمية الاقتصادية، واختلال التركيبة الاجتماعية للمجتمع.

الإطار النظري للدراسة:

ترى الباحثة أن هناك العديد من النظريات ذات الصلة بالدراسة ومحاورها، وفيما يلي استعراض لبعض هذه النظريات:

أولاً: نظرية الاستخدامات والاشباعات:

نشأت نظرية الاستخدامات والإشباعات على يد (الياهو كاتز) عام 1959، حيث تحول الاهتمام من الرسالة الإعلامية ومضمونها إلى الجمهور المتلقي لهذه الرسالة، وبذلك انتفى مفهوم قوة وسائل الإعلام المهيمنة حيث كان الاعتقاد السائد بأن متابعة الجمهور لوسائل الإعلام تم وفقاً للتعود على الوسيلة الإعلامية وليس لأسباب منطقية.(العبد الله ،2005، ص1)

وتعنى نظرية الاستخدامات والاشباعات في الأساس بجمهور الوسيلة الإعلامية التي تشبع رغباته وتلبي حاجة في داخله، ومعنى ذلك أن الجمهور ليس سلبياً يقبل كل ما تعرضه عليه وسائل الإعلام، بل يمتلك غاية محدودة من عرضه يسعى إلى تحقيقه، فأعضاء الجمهور هنا باحثون نشطون عن المضمون الذي يبدو أكثر إشباعاً لهم.(مراد، 2011، 145)

ولنظرية الاستخدامات والإشباعات رؤية مختلفة تكمن في إدراك تأثير الفروق الفردية والتباين الاجتماعي على السلوك المرتبط بوسائل الإعلام، ووفق هذه النظرية، فإن عملية استخدام جمهور المشاهدين للوسيلة الإعلامية تحكمه عدة عوامل معقدة ومتشابكة من بينها: السن و الجنس والمؤهل العلمي. إذ إن لكل هذه المتغيرات أو لبعضها تأثيراً على اختيارات الفرد للمضامين الإعلامية التي يريد متابعتها، وتركز هذه النظرية على خصائص الجمهور ودوافعه انطلاقاً من مفهوم الجمهور الايجابي الذي يستخدم رسالة إعلامية معينة لإشباع

حاجة أو حاجات معينة أو لتحقيق منفعة ما بعيداً عن مقولة التعود، وبهذا القي على القائمين بمهمة الإعلام جهد مضاعف وهو التعرف إلى اتجاهات وأذواق المتلقين، بالإضافة إلى صنع الرسالة الإعلامية التي تتناسب مع توجهات ورغبات واحتياجات جمهور المتلقين ورغبـات وإمكانات الإعلامي (defluer & Rokeach t 1992-235p)

ويشير الدكتور محمد عبد الحميد إلى أن "إلياهو كاتز"- الرائد في دراسات هذه النظريـة- يفرق بين مفهوم الحاجات ومفهوم الإشباعات، وهو يرى أن التوقعات لدى الجمهور تنـتج عن دوافعه للتعرض لوسائل الإعلام بناء على العوامل والمتغيرات النفسية والاجتماعية التي يعيشها الأفراد، أي أن التوقعات تشكل سبباً في عملية التعرض لوسائل الإعلام. ويرى محمد عبد الحميد أن الفرد يعتمد على خبراته حينما يبدأ برسم توقعاته عن تلبية وسـائل الإعـلام لحاجاته مقارنة بمصادر أخرى لإشباع هذه الحاجات. (عبد الحميد، 2004، 221)

ولذلك فإن الدراسات والبحوث يمكن أن تتعرف على الإشباعات والتوقعات من خلال القيـام بمسوح معينة يجري فيها سؤال أفراد المجتمع عن التوقعات والحاجات التي ينظـرون مـن خلالها إلى وسائل الإعلام ووظائفها أو الأدوار التي تقوم بها.

ويشير أبو أصبع إلى أنه يمكن استنتاج بيانات من معلومات نستمدها من الجمهور المتلقـي للرسالة الاتصالية لأن أفراد هذا الجمهور لديهم الوعي الذاتي والقدرة على تسجيل اهتماماتهم ودوافعهم، حينما يسألون عنها بصيغة سهلة ومفهومة. (أبو أصبع، 2006، 44)

وتسعى نظرية الاستخدامات والإشباعات إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيـسية هـي: (يوسـف سليمان سعد، نقلا عن:مراد، 2011، 146)

1- الكشف عن كيفية استخدام الأفراد لوسائل الإعلام.

2- الكشف عن دوافع استخدام لوسيلة معينة.

3- الفهم العميق لعملية الاتصال من خلال النتائج التي يتم التوصل إليها.

4- الكشف عن الإشباعات المطلوبة التي يسعى الفرد إلى تلبيتها من خلال استخدامه لوسائل الاتصال والإشباعات المختلفة من وراء هذا الاستخدام.

وترى الباحثة أن هذه النظرية يمكن أن تفيد في فهم دوافع أفراد عينة البحث في متابعة قنوات التلفزة موضوع الدراسة والإشباعات المتحققة لهم فيما يتعلق بالحصول على معلومات حول ظاهرة مهمة وحساسة هي ظاهرة قضايا الفساد في العراق.

ثانياً: نظرية ترتيب الأولويات (Agenda –Setting Theory)

تشير هذه النظرية إلى أن وسائل الاتصال الجماهيري هي التي تحدد الأولويات التي تتناولها الأخبار، وتقوم بإعطاء أهمية خاصة للموضوعات التي تنشرها، ما يجعلها تصبح من الأولويات الهامة لدى الجمهور، ومثلما يحدد جدول الأعمال في أي لقاء ترتيب الموضوعات التي سوف تناقش بناءً على أهميتها.(مراد، 2011)

وتنص النظرية كذلك على أن وسائل الاتصال ربما لا تستطيع أن تفرض على الجمهور كيف يفكر في قضية معينة، ولكنها تفرض عليه القضايا التي يفكر فيها والتي يجب أن يعتبرها مهمة، وذلك من خلال اختيار القضايا أو الموضوعات والأخبار التي تأتي في صدر النشرة أو في العناوين الرئيسة للصحف، فالشؤون والقضايا المختلفة (ومن ضمنها تلك المتعلقة بالشؤون التنموية المتنوعة) تكتسب أهمية كبيرة وتتصدر اهتمامات الجمهور بمجرد نشرها في الصحافة، كما انه يُفرض على الجمهور أن يفكر فيها ويهمل التفكير في غيرها من خلال إبرازها دون غيرها من القضايا والموضوعات عند تقديمها وعرضها في وسائل الاتصال التي

تقوم بتزويد أفراد الجمهور بمعلومات عن أشياء وقضايا وأشخاص وأماكن ومعلومات لا يستطيعون الحصول عليها بأنفسهم (مراد، 2011).

وقد تنوعت الدراسات التي سعت للكشف عن المتغيرات التي تؤثر في بناء الأجندة لكل من وسائل الإعلام والجمهور، أو بناء العلاقة بينهما، وكذلك الكشف عن العلاقة السببية في هذا البناء، واختلاف قدرة الوسائل على بناء أجندة الجمهور، ونوعية القضايا، بالإضافة إلى وضع المتغيرات الديموغرافية على قائمة هذه الدراسات للكشف عن حدود الاتفاق أو الاختلاف التي تتأثر بتباين السمات الديموغرافية أو اتفاقها (عبد الحميد، 2004).

والنظرية تهتم بدراسة العلاقة المتبادلة بين وسائل الإعلام والجماهير التي تتعرض لتلك الوسائل في تحديد أولويات القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم المجتمع، كما تفترض النظرية أن وسائل الإعلام لا تستطيع تغطية جميع الموضوعات، لذا يختار القائمون على هذه الوسائل بعض الموضوعات التي يتم التركيز عليها بشدة والتحكم في طبيعتها. وهذه الموضوعات تشد اهتمامات الناس تدريجياً وتجعلهم يدركونها ويفكرون فيها ويقلون بشأنها. (مراد، 2011، 148-149)

وترى الباحثة أن هذه النظرية هي أكثر النظريات مناسبة لهذه الدراسة لأنها تقلي الضوء على طبيعة الأجندة ومدى اختلافها أو اتفاقها مع أجندة أو أولويات واهتمامات الجمهور، خصوصاً وأن الدراسة تهتم بنوعين من القنوات من حيث الملكية، واحدة حكومية وأخرى للقطاع الخاص، مما يؤدي إلى عقد مقارنة بين هذين النوعين أو النمطين من وسائل الإعلام في تناولها لقضايا حساسة تهم المجتمع.

3- نظرية المسؤولية الاجتماعية:

ولدت هذه النظرية نتيجة عجز أو قصور النظريات التي سبقتها عن تفسير بعض جوانب الظاهرة الاتصالية. وقد يكون أيضاً بسبب تأثير نتائج الحرب العالمية الثانية. وقد وجد المفكرون في المبادئ والوظائف والصيغ الجديدة التي جاءت بها نظرية المسؤولية الاجتماعية رد فعل لمبادئ النظرية الليبرالية ونتائجها. وعدّ القرن العشرين الميدان التطبيقي لأفكار هذه النظرية في المجتمع والدولة، وتوجهت أفكار ومبادئ هذه النظرية بالنقد لأفكار النظرية الليبرالية (نظرية الحرية). وكانت أفكار هذه النظرية قد بدأت بمجموعة من الأفكار التي صاغتها لجنة هوتشنز الأمريكية إضافة إلى اللجنة الملكية البريطانية للصحافة عام 1949، إذ اعتبرت لجنة هوتشنز أن السوق الحرة فشلت في تحقيق الوعد بحرية الصحافة، وأن التطورات التكنولوجية والتجارية قد أدت إلى تقليل فرص الأفراد والجماعات في الدخول إلى السوق والتمتع بحق النشر، كما أدت إلى هبوط معايير أداء الصحافة، وإلى فشل الصحافة في تلبية احتياجات المجتمع الأخلاقية والاجتماعية، بالإضافة إلى تناقص قدرات الصحافة على إمداد المجتمع بالمعلومات.(Merri C,1983,p76) وبذلك جاءت أفكار نظرية المسؤولية الاجتماعية كمحاولة لإعادة تحقيق التوازن بين الحريات الإعلامية من جانب، وبين الحفاظ على حقوق المواطن وحقوق المجتمع وأخلاقه وقيمه من جانب آخر. (جرادات وأبو الحمـــام، 2013)

ومن أهم المبادئ التي تقوم عليها هذه النظرية: إعطاء الحقيقة إلى الفرد ولا يحق التستر عليها ولا يجوز تزويد الفرد بمعلومات كاذبة أو ناقصة وممارسة النقد البناء والقبول بأي فكرة أو طرح جديد من قبل الفرد وتقبل مناقشة ذلك الفرد لتصحيح الخطأ ان وجد بأسلوب ديمقراطي بناء هادف. ونشر اهداف المجتمع وخططه التربوية والتعليمية والاقتصادية. فالإعلام يهدف إلى خدمة المجتمع ويبشره بالرفاهية، واحترام حقوق الفرد السياسية والاقتصادية والثقافية

والاجتماعية، وإتاحة الفرصة للفرد للحصول على المعلومة التي يستفيد منها أو يريد أن يتعلمها أو يضيفها إلى حصيلة مستواه الثقافي والسياسي من خلال فكر الدولة أو فكرة الشخصي.

ويلخص ماكويل المبادئ الأساسية لنظرية المسؤولية الاجتماعية بما يلي: (McQuail D., (2005))

1- ينبغي على الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى الإسهام في التزامات معينة للمجتمع.

2- يمكن لوسائل الإعلام تنفيذ الالتزامات من خلال احترام المعايير المهنية لنقل المعلومات كالحقائق والدقة والموضوعية والتوازن.

3- على وسائل الإعلام المبادرة لتنظيم نفسها ذاتيا.

4- يتوجب على وسائل الإعلام تجنب نشر ما يشجع على الجريمة والعنف والفوضى الاجتماعية، وكذلك عليها الامتناع عن توجيه أية إهانة إلى الأقليات.

5- على الصحافة احترام التعددية فيها وعليها أن تعكس تنوع الآراء وتحترم حق الرد.

6- للمجتمع حق على الصحافة في أن تلتزم بمعايير رفيعة في أدائها لوظائفها.

7- إن التدخل العام يمكن أن يكون مبرراً لتحقيق المصلحة العامة.

وترى الباحثة أن هذه النظرية يمكن أن تفيد كثيراً في تقدير وتقييم مـــدى التـــزام القنـــاتين المدروستين بالمعايير والمبادئ التي يمكن استخلاصها من مبادئ هذه النظرية مثـــل مبـــدأ الالتزام بتزويد المجتمع بالمعلومات الكافية، واحترام التعددية والرأي والرأي الآخر، وتجنب الإثارة والتشجيع على الجريمة والعنف، ومتابعة القضايا والأحـــداث وعـــدم حجبهـــا عـــن الجمهور، ثم توفير الشرح والتفسير وتوجيه النقد لعمل القطاعات المختلفة الحكومية وغيـــر الحكومية.

مفهوم الفساد وتعريفه:

يعرف علي النعيمي الفساد بأنه نقيض النزاهة والاستقامة، ووجوده ممكن في جميع المجـــالات الهادفة إلى إيجاد أرضية مستقرة لنزاهة المعاملات المالية والإدارية، وهو العمود الفقري لجميع أشكال وطرق التعامل المالي والإداري وحتى السياسي والمجتمعي أخلاقيا وحضاريا. ومن غير الممكن ان يجتمع الفساد والنزاهة في آن معا فهما النقيضان كما الشر والخير والموت والحيـــاة والإدانة والبراءة. (النعيمي، 2008)

وترى شهيدة الباز (2004) أن الفساد لا يتعلق فقط بالمال العام الذي يتحول إلى مال خـــاص، لكنه ظاهرة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، تصب كلها في محاولات احتكـــار السلطة السياسية والاقتصادية من جانب النخب المسيطرة ومريديها. (الباز، 2004، 501)

وبهذا فالفساد له معنى شامل إذ يصبح ظاهرة كليّة تتشابك مع كل قطاعات المجتمع وعلاقاتـــه بدءاً من الدولة إلى علاقات الأفراد والجماعات مروراً بالمؤسسات الرسمية التشريعية والتقليدية والقضائية، وأيضاً مؤسسات الثقافة والإعلام والمجتمع المدني وانتهاءً بالأفراد فـــي تعـــاملاتهم اليومية. (الباز، 2004، 501)

وقد وضع البنك الدولي تعريفا للأنشطة التي تندرج تحت تعريف الفساد علـــى النحـــو التـــالي: "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقدٍ أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما يمكن للفساد أن يحـــدث عـــن

طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة، وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أمـوال الدولة مباشرة".(الفضيل، 2004، 80)

ويورد البنك الدولي في دراساته مؤشرات للفساد كما في الجدول (1) التالي:

الجدول (1)

تعريف البنك الدولي لمؤشرات الفساد المالي

المؤشر العام للفساد	مؤشر فساد يمثل متوسط خمسة مؤشرات موحدة للفساد: الرشوة المتعلقة بالقرارات التنظيمية/القانونية، والرشوة المتعلقة بالعقود العامة، والرشوة للحصول على الخدمات العامة، والفساد في إدارة شؤون الموظفين والفساد في إدارة الميزانية.
تحليل مؤشرات الفساد الفرعية	
الفساد في إدارة شؤون الموظفين (1)	مؤشر فساد يمثل النسبة المئوية للحالات التي تستند فيها القرارات المتعلقة بإدارة شؤون الموظفين على المدفوعات غير الرسمية (شراء الوظيفة).
الفساد في إدارة شؤون الموظفين (2)	مؤشر فساد يمثل حجم ممارسة "شراء الوظائف" في المؤسسة.
الفساد في إدارة الميزانية	مؤشر فساد يمثل معدل تكرار المخالفات/الانحرافات المالية أو أي نوع آخر من سوء استخدام الميزانية داخل المؤسسة.
الفساد في العقود	مؤشر فساد يمثل معدل تكرار دفع الرشاوى في عملية التعاقد داخل المؤسسة.
استغلال الدولة	مؤشر فساد يمثل حجم الرشاوى المدفوعة لتغيير التشريعات والقرارات القانونية داخل المؤسسة.
الفساد الإداري	مؤشر فساد يمثل معدل تكرار دفع الرشاوى للحصول على الخدمات العامة داخل المؤسسة.

المصدر: موقع البنك الدولي
http://cutt.us/aJC6

وترى الباحثة في ختام هذا الاستعراض الموجز لمفهوم الفساد أن الفساد المالي يرتبط بأشكال الفساد الأخرى كالفساد الإداري على وجه الخصوص، ويمكن أيضاً البحث عن أسباب وعوامل أخرى ذات صلة بالفساد مثل ضعف تطبيق القوانين أو ضعف السلطة أو حالة الفقر وارتفاع معدلات البطالة أو حالة عدم العدالة في توزيع الموارد وغير ذلك من العوامل.

مظاهر الفساد:

أشار عدد من الباحثين إلى المظاهر الآتية من مظاهر الفساد المالي:

1- استغلال النفوذ، من قبل سياسيين أو موظفين في الإدارة العامة للحصول على منافع لصالح هؤلاء السياسيين والموظفين (واسطة، مناقصات، تعيين أزلام في الإدارات لتوطيد شبكة مصالح..).

2- دفع رشوة أو برطيل وإكراميات وعمولات لقاء خدمات إدارية، بما يخالف النصوص القانونية ومما ينتج عنه هدر في الأموال العامة أو إساءة للشأن العام.

ويمكن حصر أهم مكونات "اقتصاد الفساد" في الوطن العربي، على النحو التالي: (الفضلي، 2004، 81)

1- تخصيص الأراضي، من خلال قرارات إدارية علوية، تأخذ شكل "العطايا" لتستخدم في ما بعد في المضاربات العقارية وتكوين الثروات.

2- إعادة تدوير أموال المعونات الأجنبية للجيوب الخاصة (تشير تقديرات إلى أن أكثر من 30% منها لا تدخل خزينة الدولة، وتذهب إلى جيوب مسؤولين، أو رجال أعمال كبار).

3- قروض المجاملة، التي تمنحها المصارف من دون ضمانات جدية لكبار رجال الأعمال المتصلين بمراكز النفوذ.

4- عمولات عقود البنية التحتية وصفقات السلاح.

5- العمولات والإتاوات التي يتم الحصول عليها بحكم المنصب أو الإنجاز بالوظيفة العامة (ريع المنصب).

مخرجات (آثار) الفساد:(داود، 2004، 139)

1- الفساد يضعف النمو الاقتصادي للبلدان.

2- يسهم الفساد في تردي نُظم التعليم وتفشي الأمية.

3- يعظم انتشار الفساد من هجرة الكفاءات العلمية كنتيجة لتولي غير المؤهلين المناصب الحكومية، بسبب آليات المحاباة والمحسوبية والقرابة والفئوية...الخ.

4- اختلال النظام العام في البلاد، وتصاعد حالات العنف، والانقسامات في المجتمع، وفي إضعاف الاستقرار السياسي.

5- زيادة حجم المديونية الخارجية وعدم إمكانية سداد الدين، وتهديد سيادة الدولة.

6- تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة، وإلى ارتفاع مستويات الإنفاق العسكري لأن هذا الأمر يحاط بالسرية، كذلك يؤدي الفساد إلى تردي حالة توزيع الثروة والدخل، وتراجع مؤشرات التنمية البشرية.(العبد، 2004، 225)

إما تأثير الفساد على النواحي السياسية، فهو كما يلي:

1 . يؤدي الفساد إلى إحلال المصالح إلى حسم بدل المصالح العامة ويؤدي الفساد إلى زيادة الصراعات والخلافات في جهاز الدولة بين الأحزاب المختلفة في سبيل تحقيق المصلحة الخاصة على المصلحة العامة .

2 . وكذلك تأثير الفساد على وسائل الإعلام المختلفة وتكيفها وضمن المتطلبات الخاصة للمفسدين وجعل أجهزة الإعلام بعيدة عن دورها في التوعية ومحاربة الفساد.

الفساد المالي في العراق:.

يصعب تحليل ظاهرة الفساد في العراق في ظل أجواء الاحتلال (2003) دون ربطها بتــاريخ الظاهرة في ظل أوضاع نظم الحكم المتتابعة، فقد عاني المجتمع العراقي من أوضاع متعددة منذ تشكيل دولته عام (1921) بعد رحيل الدولة العثمانية مرورا بمرحلة الانتداب البريطــاني، ثــم مرحلة الدولة المستقلة، وصولا إلى تغييرات نظم الحكم المتوالية وحتى نهاية عام 2003. وقد اتضح أنه خلال هذه الحقبة التاريخية التي تمتد من تشكيل الدولة العراقية إلى رحيــل النظــام السابق، أن ظاهرة الفساد في أنظمة الحكم كانت هي القاعدة، وكان نظام الحكم الــصالح حالــة استثنائية إلى حدٍ بعيد. (النجفي، 2004، ص 810)

وقد أشار بعض الباحثين إلى أن الفساد في العراق كان صفة ملازمة لجميع الحكومــات التــي تلت الاحتلال عام 2003 ابتداء من تشكيل مجلس الحكم، فقد اتهم وزير الدفاع في حكومة إيــاد علاوي في عام 2004 بقضايا فساد بلغت مبالغها مئات الملايين من الدولارات، واتهم وزيــر الكهرباء في نفس الحكومة بقضايا فساد تم سجنه بسببها في المنطقة الخضراء قبل أن يتم تهريبه بعد ذلك من قبل إحدى الشركات الأمنية العاملة في العراق برعاية من قبــل قــوات الاحــتلال الأمريكي خارج. وكذلك اتهم عدد من الوزراء وكبار المسؤولين في حكومة إبراهيم الجعفــري بقضايا فساد مالي وإداري. (الكعبي،2013)

ومما يجدر ذكره ان الفساد الإداري والمالي بعد الاحتلال لم ينحصر في الجانب العراقــي فقــد اتهم بول بريمر الحاكم المدني الأمريكي للعراق بقضايا فساد تتعلق بمبلغ قدره (8) مليار دولار (ثمانية مليار دولار) واستجوب على أثرها في الكونغرس الأمريكي. (الشمري، 2013)

ويرجع كاظم الشمري بأصول الفساد إلي طبيعة الاحتلال وأهدافه، ويشير إلــى تفاقمهــا مــع المرحلة الجديدة التي بدأت عام 2003، إذ مع تفشي مــشكلة البطالــة بأشــكالها المتعــددة –

والمقرونة بتدني الدخل الفردي – أخذ التمايز بالاتساع حيث بات المجتمع العراقي مقسم إلى أقلية تمسك بالثروات الطائلة و المناصب الإدارية المهمة المسؤولة عن إدارة شؤون البلاد، وأغلبية تسعى جاهدة لتأمين الحد الأدنى من العيش. (الشمري، 2013)

وحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية فإن العراق يحتل مركزا متقدما في سلم الدول في مجال انتشار الفساد. وقد تراجع تصنيف العراق في العام (2013) من 18 إلى 16. ويشير تقرير لهيئة الإذاعة البريطانية إلى أن هناك إحساساً عاماً بتفشي الفساد في منطقة الشرق الأوسط بما في ذلك أجهزة الشرطة والقضاء والإدارات الحكومية المعنية بالمشتريات العامة. (BBC.2013)

وجاءت الدنمارك ونيوزيلاندا في المرتبة الأولى بحيث حصلا على الدرجة 91 في حين جاءت فنلندا والسويد والنرويج بعدهما وذلك بفضل توافر حرية التعبير واتباع إجراءات شفافة عند وضع الميزانيات وتوافر آليات قوية للمساءلة. علما أن المتوسط العالمي للفساد هو الدرجة 43، حيث يظهر العراق في هذا التصنيف متأخرا جداً. أما أفغانستان وكوريا الشمالية والصومال، فجاءت في المرتبة الأخيرة من تصنيف منظمة الشفافية الدولية إذ لم تحصل سوى على الدرجة (8).

وكذلك شهد تصنيف ثلاثة بلدان في الشرق الأوسط شهدت اضطرابات مستمرة انخفاضا كبيرا خلال السنة الماضية إذ انخفض تصنيف اليمن بخمس نقاط ليستقر عند الدرجة 18 في حين انخفض تصنيف سوريا بتسع نقاط ليستقر عند الدرجة 17 وانخفض تصنيف ليبيا بست نقاط ليستقر عند الدرجة 15. (تقرير منظمة الشفافية الدولية، 2013)

ويشير بعض الباحثين إلى أنه على الرغم من ان ما يتم تناوله في العراق بالتدقيق والتحقيق من قبل هيئة النزاهة الحكومية العراقية، فإن ذلك لا يصل في أحسن الأحوال ولدى أكثر المتفائلين

إلى نسبة (5%) من حالات الفساد المالي والإداري والمهني الموجود فعلاً في دوائر الدولة، ولو تم التبليغ والإعلان عن غالبية حالات الفساد فإن موقع العراق يقفز إلى الأعلى في سلم انتشار الفساد وبفارق شاسع جداً عن غيره من الدول. (علي، 2011)

وبيّن مسحٌ أجراه سالم النجفي أن 57% من العراقيين الذين تم استطلاع رأيهم بالفساد أن الفساد منتشر جداً في العراق في ظل أوضاع الاحتلال، وأن 28% يرون أنه منتشر فقط. وقد ظهر الفساد جلياً بإساءة استعمال سلطة الاحتلال للبنى المؤسسية، وسرقة المحتويات النقدية للبنوك والمصارف، ونهب محتويات الخزين الغذائي والإنشائي والدوائي، وتدمير المباني الحكومية كافة (باستثناء وزارة النفط)، وقد عمدّت قوات الاحتلال على إتاحة الفرصة للسارقين للعبث بالرموز الحضارية والثقافية للدولة في الأيام الأولى للاحتلال، مستهدفة إضعاف الدولة وبنيتها الأساسية، وليس هناك ما يشير إلى أي نوع من الحماية للسارقين والعابثين والناهبين في بنود "اتفاقية جنيف".(النجفي، 2004، 817)

وتقدر هيئة النزاهة الأموال المهدورة جراء الفساد الإداري في الوزارات العراقية في العامين (2008- 2007) بحدود (7.5) مليار دولار موزعة حسب حصة كل وزارة أو دائرة من الهدر المحدد (7.5) مليار دولار كما في الجدول (2) التالي:

الجدول (2)

الأموال المهدورة جراء الفساد الإداري في الوزارات العراقية في العامين (2007– 2008)

ت	الوزارة	مقدار الأموال المهدورة	نسبة الفساد
1	وزارة الدفاع	4 مليار دولار	%53.33
2	وزارة الكهرباء	1 مليار دولار	%13.33
3	وزارة النفط	510 مليون دولار	%7.16
4	وزارة النقل	210 مليون دولار	%2.95
5	وزارة الداخلية	200 مليون دولار	%2.81
6	وزارة التجارة	150 مليون دولار	%2.11
7	وزارة المالية والبنك المركزي	150 مليون دولار	%2.11
8	وزارة الأعمار والإسكان	120 مليون دولار	%1.69
9	وزارة الاتصالات	70 مليون دولار	%98
10	أمانة بغداد	55 مليون دولار	%77
11	وزارة الرياضة والشباب	50 مليون دولار	%70
12	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	50 مليون دولار	%70
13	وزارة الصحة	50 مليون دولار	%70
14	وزارة العدل	40 مليون دولار	%56
15	وزارة الزراعة	30 مليون دولار	%42
16	وزارة الموارد المائية	30 مليون دولار	%42
17	وزارة الصناعة والمعادن	20 مليون دولار	%28
18	الهيئة العليا للانتخابات	10 مليون دولار	%14
19	هيئة السياحة	10 مليون دولار	%14
20	وزارة التربية	5 مليون دولار	%7
21	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	50 مليون دولار	%7
	المجموع	7.5 مليار دولار	100

المصدر: هيئة النزاهة العراقية، نقلا عن : محمد، سعاد عبد الفتاح، 2008.

من الأرقام أعلاه يتبين إن جميع القطاعات الحكومية قد هدرت فيها الأموال جراء الفساد الإداري حتى وصل حد الفساد في مؤسسات الدولة إن كلفة تدريب الشرطي العراقي الواحد خلال فترة تتراوح بين **(6-8)** أسابيع في الأردن وصلت إلى قيمة تتراوح بين **(40-60)** ألف دولار أمريكي في حين أن هناك دول عرضت على الحكومة تدريب الشرطة العراقية مجاناً.(محمد، 2008)

وتشير سعاد عبد الفتاح محمد إلى أنه فضلا عن الفساد المنظور، فهناك فساد مالي غير منظور يقدر بأكثر من هذه المبالغ المحصورة والمتأنية عن عقود أو اختلاسات أو ترميم لمنشآت وتأجير طائرات وبواخر أو أكساء طرق. (محمد، سعاد، 2008)

وحسب مؤشرات التقرير السنوي لعام 2012 الصادر عن هيئة النزاهة العراقية، فقد أحالت الهيئة (5980) متهماً على محاكم الموضوع لمحاكمتهم عن (4278) دعوى فساد، منهم (12) وزيراً أو من بدرجته صدرت بحقهم ثلاث وعشرون إحالة و(97) مديراً عاما فأعلى أو من بدرجتهم، صدرت بحقهم مائة وست وثلاثون إحالة، كما كان من المحالين (7) من مرشحي الانتخابات لمجلس النواب، و(11) من مرشحي الانتخابات لمجالس المحافظات، وتوزعت أهم الإحالات على جرائم الرشوة (276) إحالة بنسبة (4,62%) والاختلاس (568) إحالة بنسبة (9.5%) والإضرار بأموال الدولة (2188) إحالة بنسبة (36.59) والتزوير (858) إحالة بنسبة (14.35%). وبلغ تقدير قيمة الفساد في الدعاوي المحالة مبلغاً يزيد على (133) مليار دينار.

وبلغ عدد المُحالين الموقوفين (294) بنسبة (6.72%) والهاربين (645) بنسبة (10.79%) والمكلفين (4933%) بنسبة (82,49%) من العدد الكلي البالغ (5980%). وتسلمت الهيئة عام 2012 (9066) تقرير كشف عن الذمة المالية منها تقارير الكشف الخاصة بذمم رئيس الجمهورية ونائبه. في حين بلغت نسبة استجابة دولة رئيس الوزراء ونوابه لتقديم تقارير الكشف

(75%) حيث قدم رئيس مجلس الوزراء واثنان من نوابه تقارير الكشف عن ذممهم المالية لعام 2012. في حين بلغت نسبة استجابة الوزراء لتقديم تقارير الكشف (96.7%) حيث قدم (29) وزيراً من مجموع (31) تقارير الكشف عن ذممهم المالية لعام 2012. (هيئة النزاهة العراقية، 2012)

هيئات مكافحة الفساد في العراق:

تتكفل عدة هيئات عراقية بمكافحة الفساد يأتي في مقدمتها هيئة النزاهة الحكومية التي أنشئت خصيصاً لهذا الغرض، فيما تقوم هيئات أخرى ببعض مهمات الرقابة أو المتابعة أو المحاسبة مثل المفتش العام الذي يوجد في كل وزارة مندوباً عنه لمراقبة أعمال الوزارة والتأكد من إتباعها القوانين والأنظمة المتبعة، ويقوم مجلس النواب العراقي أيضاً بمهمات الرقابة إضافة إلى التشريع المناطة به أصلاً. كذلك تقوم السلطة القضائية بمهمات تلقي الشكاوي والإدعاءات عن مزاعم وتهم الفساد والفصل فيها وفق القوانين المعمول بها.

وبموجب الأمر ٥٥ لسنة ٢٠٠٤ الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة والغرض من إنشاء هذه الهيئة وحسب ما جاء بالقسم الأول من الأمر هو تطبيق قوانين مكافحة الفساد ومعايير الخدمة العامة واقتراح تشريعات إضافية عند الضرورة وتقوم بتنفيذ برامج لتوعية وتثقيف الشعب العراقي من شأنها تقوية مطالبه لإيجاد قيادة نزيهة وشفافة تكون مسؤولة وخاضعة للمحاسبة. (عبد النبي وكاظم، 2012).

وفيما يلي إيجاز عن كل هيئة من تلك الهيئات: (النعيمي، 2008)

1- هيئة النزاهة:

وهي هيئة حكومية مستقلة، تخضع لرقابة مجلس النواب، لها شخصية معنوية واستقلال مالي وإداري، ويمثلها رئيسها أو من يخوله. وتعمل الهيئة على المساهمة في منع الفساد ومكافحته، واعتماد الشفافية في إدارة شؤون الحكم على جميع المستويات، عن طريق:

أولا: التحقيق في قضايا الفساد طبقا لأحكام هذا القانون، بواسطة محققين، تحت إشراف قاضي التحقيق المختص، ووفقا لأحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية.

ثانيا: متابعة قضايا الفساد التي لا يقوم محققو الهيئة بالتحقيق فيها، عن طريق ممثل قانوني عن الهيئة بوكالة رسمية تصدر عن رئيسها.

ثالثا: تنمية ثقافة في القطاعين العام والخاص تقدر الاستقامة والنزاهة الشخصية واحترام أخلاقيات الخدمة العامة، واعتماد الشفافية والخضوع للمساءلة والاستجواب، عبر البرامج العامة للتوعية والتثقيف.

رابعا: إعداد مشروعات قوانين فيما يساهم في منع الفساد أو مكافحته ورفعها إلى السلطة التشريعية المختصة عن طريق رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء أو عن طريق اللجنة البرلمانية المختصة بموضوع التشريع المقترح.

خامسا: تعزيز ثقة الشعب العراقي بالحكومة عبر إلزام المسؤولين فيها بالكشف عن ذممهم المالية، وما لهم من أنشطة خارجية واستثمارات وموجودات وهبات أو منافع كبيرة قد تؤدي إلى تضارب المصالح، بإصدار تعليمات تنظيمية لها قوة القانون بما لا يتعارض معه، وغير ذلك من البرامج.

سادسا: إصدار تنظيمات سلوك تتضمن قواعد ومعايير السلوك الأخلاقي لضمان الأداء الصحيح والمشرف والسليم لواجبات الوظيفة العامة.

سابعا: القيام بأي عمل يساهم في مكافحة الفساد أو الوقاية منه بشرطين:

أ- إن يكون ذلك العمل ضروريا ويصب في مكافحة الفساد أو الوقاية منه.

ب- إن يكون فاعلا ومناسبا لتحقيق اهداف الهيئة.

2- المفتش العام:

من بين أهم المؤسسات المكلفة بمكافحة الفساد هو مكاتب المفتشين العموميين في (الوزارات أو الهيئات غير المرتبطة بوزارة ومن خلال ملاحظة الأمر (٥٧) لسنة ٢٠٠٤ الصادر عن سلطة الائتلاف نجد الهدف من إنشاء هذه المؤسسة هو إخضاع أداء الوزارات لإجراءات المراجعة والتدقيق والتحقيق بغية رفع مستويات المسؤولية والنزاهة والإشراف في أداء الوزارات ويمنع وقوع أعمال التبذير والغش وإساءة استخدام السلطة والحيلولة دون وقوعها والتعرف عليها وعلى الأعمال المخالفة للقانون، ويتم بموجب هذا الأمر إنشاء مكتب للمفتش العام داخل كل وزارة من الوزارات العراقية ومن أهم واجباته فحص ومراجعة جميع سجلات الوزارة وكل ما تقوم به من نشاط والقيام بالتحقيق الإداري والمراجعة والتدقيق على عمليات الوزارة ومهامها والنظر في الشكاوى المتعلقة بأعمال الغش والتبذير وإساءة استخدام السلطة وسوء التدبير التي تؤثر على مصالح الوزارة وإحالة الشكاوى إلى سلطات التحقيق إضافة إلى بعض الواجبات الأخرى الواردة في القسم (5) من الأمر أعلاه. (عبد النبي وكاظم، 2010)

ديوان الرقابة المالية:

يعتبر ديوان الرقابة المالية أحد الأعمدة التي تعمل على مكافحة الفساد ويعد الديوان وبموجب قانون المجلس الأعلى للرقابة المالية رقم ٦ لسنة ١٩٩٠ السلطة العليا للمراجعة المالية في

العراق والحارس الأمين للمال العام عن طريق كشف الاستغلال والتبذير وسوء استخدام المال العام مما يؤدي إلى مكافحة الفساد وممارسة النزاهة. (عبود، 2000، ص 186)

3- السلطة القضائية:

وتتكون السلطة القضائية من مجلس القضاء الأعلى والمحكمة الاتحادية العليا ومحكمة التمييز الاتحادية العليا وجهاز الادعاء العام وهيئة الإشراف القضائي والمحاكم الاتحادية الأخرى التي تنظم وفقا للقانون.

4- البرلمان:

تتكون السلطة التشريعية من مجلس النواب ومجلس الاتحاد الذي لم يشكل إلى يومنا لذا ستنحصر دراستنا في مجلس النواب. ويتولى مجلس النواب المهام الآتية:

١- تشريع القوانين الاتحادية.

٢- الرقابة على أداء السلطة التنفيذية.

٣- تنظيم عملية المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

وقد تم تصنيف التشريعات الوطنية السارية المتعلقة بالشفافية ومكافحة الفساد كما في الجدول (3) التالي:

جدول (3)

التشريعات الوطنية السارية المتعلقة بالشفافية ومكافحة الفساد

الرقم	نوع التشريعات	عددها
	الدساتير	1
2	الصكوك الدولية	110
3	تشريعات إجرائية رقابية	53
4	تشريعات إجرائية تنظيمية	309

5	التشريعات العقابية	7
6	تشريعات الشفافية	40
7	التشريعات المالية	43
8	التشريعات المدنية	15
9	تشريعات الوظيفة والخدمة المدنية	678
	المجموع	678

المصدر: (هيئة النزاهة العراقية، 2012)

وقد قامت هيئة النزاهة بجمع التشريعات الوطنية المتعلقة بمكافحة الفساد منذ عام 1917 ولغاية نهاية 2012 حيث بلغ ما تم جمعه (2448) تشريعاً موزعة كالآتي:

(14) دستورا وتعديلاته و(1048) قانونا و(507) تعليمات و(392) نظاماً و(115) نظاما داخليا و(253) قرارا و(10) مراسيم و(6) أوامر رئاسية وأمر وزاري و(6) منشورات و(26) أمـر سلطة ائتلاف و(3) أوامر ملكية و(28) قراراً لمجلس قيادة الثورة المنحل و (39) بيانا. (هيئـة النزاهة العراقية، 2012، 31)

الفساد تعريفا: هو نقيض النزاهة والاستقامة وهو ممكن وجوده في جميع المجالات الهادفة إلـى إيجاد أرضية مستقرة لنزاهة المعاملات المالية والإدارية. وهو العمود الفقري لجميـع أشـكال وطرق التعامل المالي والإداري وحتى السياسي والمجتمعي أخلاقياً وحضارياً. ومن غير الممكن ان يجتمع الفساد والنزاهة في آن معا فهما النقيضان كما الشر والخير والموت والحياة والإدانـة والبراءة. (النعيمي، 2008)

والفساد قد يصدر عن شخص أو جماعة أو كتلة أو جهة حكومية كانت أو قطاع خـاص، وقـد تقوم فيه عصابة منظمة مرتبطة من الداخل بالخارج أو بالعكس الغاية منه تهديـد الاسـتقرار

المالي للبلد حتى أصبح معوقاً للإصلاحات السياسية والاقتصادية وعصاً في عجلة التنمية والتطور والاستثمار.

والفساد غالباً ما يستخدم وسائل غير مشروعة للحصول على الأموال أو المناصب أو العطاءات أو المقاولات أو المنقصات والمزايدات وإقرار المشاريع وعدم تنفيذها أو توقيع الاتفاقيات التجارية. التصديرية والإنتاجية والموارد وتزوير الوثائق والشهادات. وظاهرة تفشي الفساد الإداري والمالي قد أضرت بالبلاد وجعلته يسير باتجاه معاكس. من إعادة بناء الإنسان. (النعيمي، 2008) وترى الباحثة أن جميع هذه الإجراءات التي أقدمت عليها الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 والتي في ظاهرها مواجهة كشف حالات الفساد في الدولة العراقية إلا أنها في الواقع ساهمت في إيجاد أغطية ومبررات لمزيد من حالات الفساد والتي يتخلل داخل شرنقة معقدة من العلاقات السياسية بين الكتل الحاكمة في العراق.

التشريعات والفساد:

يشير علي النعيمي (2008) إلى أن بعض النصوص المطبقة حالياً في القانون العراقي مازالت تشكل غطاءاً واقيا للمفسدين كما نصت المادة (136) ومن قانون أصول المحاكمات الجزائية المرقم 23 لسنة 1971م فيما عدا المخالفات الجزائية المعاقب عليها من قانون المرور رقم 48 لسنة 1971م المعدل والبيانات الصادرة بموجبه (لا يجوز إحالة الموظف المتهم إلى المحاكمة في جريمة ارتكبت أثناء تأدية وظيفته الرسمية أو بسببها إلا بإذن من الوزير التابع له مع مراعاة ما تنص عليه القوانين الأخرى). وقد علقت سلطة الاحتلال هذا النص بموجب الفقرة (هـ) من القسم (4) في المذكرة رقم (3) لسنة 2003م إلا ان مجلس وزراء الحكومة المؤقتة المنصرمة ووفقا لصلاحيتها التشريعية بموجب ملحق قانون إدارة الدولة أعاد العمل بها بأمر المرقم 14 لسنة 2005م حيث ألغيت الفقرة (هـ) المشار إليها، وفي هذا النص لا يستطيع قاضي التحقيق

إحالة الموظف الذي ارتكب جريمة أثناء تأديته وظيفته الرسمية أو بسببها إلا بإذن الوزير المختص. فإذا امتنع الوزير تتوقف الإجراءات القانونية بحق الموظف المقترف للجرم. بينما في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية فقد نصت الفقرة (أ) للمادة 24 الأصولية غير الدستورية على (لا يتمتع أي مسؤول أو موظف في الحكومة الانتقالية بالحصانة عن أفعال جنائية يرتكبها خلال قيامه بوظيفته)، وكما نصت الفقرة (أ) من المادة 43 منه (لا يتمتع القضاء بالصلاحية التامة حصرا لتقرير براءة المتهم أو إدانته وفقا للقانون بدون تدخل السلطتين التشريعية أو التنفيذية).

معايير التغطية الصحفية:

لا بد من الإشارة إلى أنه لا يوجد اتفاق واضح بين كافة المعنيين والمختصين بالمعايير المحددة للتغطية الصحفية للأحداث، لذلك فإن اجتهادات الدارسين والباحثين تتناول أعداداً مختلفة من تلك المعايير، فمنها ما ينقص شيئاً ومنها ما يزيد شيئاً آخر، وهي كذلك تختلف ولا تتطابق تماماً.

ويورد سليمان صالح (2005) مجموعة من المعايير الأخلاقية للصحافة عندما يحلل مبادئ مواثيق الشرف الأخلاقية للصحافة في كتابه أخلاقيات الإعلام، ويورد فيها الكثير مما يعده البعض معايير مهنية، ومن ذلك الموضوعية، وعدم التحيز، وعدم إساءة تقديم الصور والمعلومات، وعدم تشويه المعلومات، والحياد، والتوازن، والعدالة، والأمانة. وتظهر إحدى الإشكاليات في هذا الأمر من أن بعض تلك المبادئ تتسم بالأخلاقية أكثر منها بالمهنية، مثل الأمانة، والعدالة. ومعظم تلك المبادئ والمعايير وردت في الكثير مما يسمى مواثيق الشرف الإعلامية التي تصنف باعتبارها مبادئ أخلاقية غير ملزمة، وهي أيضاً لا يتعلمها الإعلامي من خلال التدريب أو الدراسة، بل هي تأتي من قناعاته ومبادئه، وترى الباحثة أن التداخل بين

المبادئ الأخلاقية وبين المعايير المهنية، يظل واضحا لأن الكثير من المعـــايير أو المبـــادئ لا تتعلق بما يؤمن به الإعلامي، بل بالتدريب والمهارات التي يمتلكها، ومن ذلك الـــشمولية فـــي التغطيات الإخبارية، والدقة، والموضوعية، والتوازن، والتفاعلية. فهل يمكن تحقيـــق الدقـــة أو الموضوعية بدون أن يكون هناك موقف أخلاقي في ذلك؟ أي أن المعايير المهنية تحتاج أيـــضاً إلى اتخاذ موقف من ذات الصحفي والتزاما دائماً بتلك المعايير حتى لو خالف أهواء الصحفي أو مصالحه الذاتية.

والحقيقة أن بعض وسائل الإعلام تقع في بعض الأخطاء المهنية نتيجة الرغبـــة العارمـــة فـــي اجتذاب الجمهور، أو نتيجة الرغبة في لفت الانتباه إلى بعض القضايا، ويبدو الأمر كأنه تنافس محموم مع وسائل الإعلام الأخرى أو مع بعض الجهات ذات العلاقة بدوافع سياسية أو حزبية أو أيديولوجية وغير ذلك من الدوافع، ويشير الباز إلى أن بعض وسائل الإعلام تسعى إلى أن تكون جاذبة وقادرة على لفت الانتباه فتميل إلى إضفاء روح الإثارة على الأحداث العادية، فتجعل منها أحداثا جديرة بالمتابعة والقراءة، وحتى يتحقق لها ذلك فإنها تقع في أخطاء مهنية فادحة.(الباز، 2009،ص 830) وقد استنتج الدكتور عبـــد الكـــريم الدبيـــسي (2011) أن ســـعي الـــصحف الإلكترونية الأردنية لتحقيق السبق الصحفي، وعامل نقل الأخبار من صحف ومواقع أخرى على شبكة الإنترنت دون تدقيقها أضعف من التزام الصحف بالمعايير المهنية.

ومن الإشكاليات الأخرى التي ترتبط بالمهنية هو ما ينظر إلى المهنية باعتبارهـــا شـــروطا أو التزامات تخص المؤسسة الإعلامية ولا ترتبط بالإعلاميين كأفراد، لذلك فإن بعض المختـــصين يشيرون إلى بعض جوانب المهنية في المؤسسات الإعلامية مثل قدرة وسائل الإعلام علـــى أن تحافظ على استقلاليتها وأن تعبر عن تعددية حقيقية تعكس تعدد أحوال المجتمع والواقع. وكذلك أن توفر برامج تدريبية وأن تواكب التطور التكنولوجي والمعلوماتي وغير ذلك من الظـــروف

التي تقع على عاتق المؤسسة الإعلامية.(الطويسي، 2008) ويشير الدليمي إلى أن الخبر إذا ما تم تحريره اعتمادا على عدة مصادر (التعددية في المصدر) ودقة الصياغة، وموضوعيتها، فإنه سيجد طريقه للمشاهدين.(الدليمي،2012، 235)

وترى الباحثة أن التزام الصحفي بمواثيق الشرف المهني، وبقيم وعادات المجتمع الايجابية كالصدق والاستقامة والأمانة واحترام خصوصيات الآخرين، سوف يؤدي إلى الالتزام بمعايير العمل المهنية سواء في الصحافة أم في غيرها من الأعمال، كذلك ترى الباحثة أن الدورات التدريبية والتثقيفية تفيد كثيرا الصحفيين الشباب الذين يحتاجون إلى من ينقل لهم خبرات عملية في هذا الجانب.

وفيما يلي توضيح مفاهيم بعض المعايير المهنية الأساسية للتغطيات الإعلامية التي تم اعتمادها في هذه الدراسة:

المصداقية: إن المصداقية تُعد الدافع لأدبيات التعامل مع المنتج الإعلامي، فالحقيقة هي المحرك للإعلامي والوصول إليها ليس من خلال الطرق الملتوية ولا القصيرة المشوبة، بما يخدش دقتها وصدقها وواقعيتها، بل يمكن الوصول إليها من خلال طرق صعبة ولكن سليمة تكون مدعاة للسرور وجلب الاطمئنان بالتميز. (شاكر،2011)

ويرتبط مفهوم المصداقية بقيمة الصدق، وهي تعني أن القائم بالاتصال يتحرى الصدق في أفعاله وأقواله فلا يتعمد تغيير الحقائق والوقائع، ولا يقدم الأضاليل للجمهور، ولذلك نلاحظ أن هذا المعيار ينتمي إلى القيم الأخلاقية في جانب، ولكنه ينتمي أيضاً إلى المعايير المهنية حينما يتطلب الأمر مصداقية في النقل والنشر من لحظة الحصول على المعلومات ونسبها إلى مصادرها الحقيقية إلى حين عملية تحريرها أو نقلها للجمهور.

الـــشمولية: يشير مفهوم الشمولية إلى أنه أحد عناصر المهنية، وهو يتمثل في قدرة وســـائل الإعلام على تقديم تغطية شاملة، وإحاطة جارية، لكل ما يحدث في البيئة الداخلية والخارجية للمجتمع في سياق يعطيها معنى.(الطويسي، 2008)

ويشير مفهوم الشمولية في التغطيات الإعلامية إلى شمول واتساع التغطيات بحيث تتضمن أو تشمل القضايا والأحداث الأكثر أهمية من وجهة نظر الجمهور والمحللين السياسيين، وبـــذلك فهي لا تقتصر على التغطيات التي يراها السياسيون أو التي يقررها المسؤولون الـــسياسيون أو المحررون في وسائل الإعلام. وتختلف وسائل الإعلام بعضها عن بعض في قدرتها على تحقيق هذا المعيار من حيث الزمن المتاح أو من حيث المساحة المتاحة، فالصحف الورقيـــة كثيراً ما تضطر إلى الإيجاز والاختصار حينما يكون الخبر أو الحدث واسعاً ومتشابكا بحيث يصعب عليها تحقيق ذلك التوازن، خصوصاً إذا ما تعددت جوانب الحدث وكثر الفاعلين فيه بحيث يصعب الوصول إليهم جميعاً. كذلك يمكن أن تواجه هذه المشكلة الوسائل الإعلاميـــة المرئية والمسموعة من حيث توفر الزمن المتاح في نشرات الأخبار أو في البرامج الحوارية لأن البث الإذاعي أو التلفزيوني عادة ما يكون محكوم بضوابط زمنية تنظم الأوقات المتاحة للبرامج المختلفة.

الموضوعية: تعددت تعريفات الموضوعية في وسائل الإعلام، وربما كان مفهوم الموضـــوعية من أكثر المفاهيم أو المعايير إثارة للخلاف ومداراً للجدل، ومثلها مثل باقي المعـــايير يجـــري الخلط بين الموضوعية وبين معايير أخرى كالنزاهة أو التوازن أو الحيادية، وهذا ما يشير لـــه حسام الدين الذي يعتبر الموضوعية تتكون من ثلاثة عناصر هي: الإسناد للمـــصدر، وفـــصل الخبر عن الرأي، والتوازن.(حسام الدين، 2003،19). ويعرف الإعلام الموضوعي بأنه: ذلـــك

الإعلام الذي يحترم عقول الناس في الاختيار وتحديد المواقف وبالقدر الذي يعكس الإعلام ذلك يكون تقدمياً وإيجابياً وبناءاً ومتطوراً ويبتعد عن التطرف والتعصب والتحريض.(نصر،2010)

الحياد: مفهوم أو معيار غامض يجري تفسيره وفق ميول فلسفية وايديولوجية، فهو في عــرف بعض الباحثين عدم التدخل أو عدم التأثير على طرف من الأطراف أو الخصوم، لكنه في عرف آخرين يعني العكس، إذ يشير عزمي بشارة إلى أن الحياد قد يكون غير موضوعي. والقول بأن الفاسد والمتضرر من الفساد هما طرفان لا بد من الحياد بينهما لتــوخّي الحقيقــة قــول غيــر موضوعي وغير صحيح، فالموضوعية هنا لا تعني الحياد، بل تعني الانحياز للحقيقة.(بــشارة، 2010)

التوازن: يشير هذا المفهوم إلى آراء عديدة منها أن التوازن يعني إفساح المجال لأصــحاب الآراء ووجهات النظر المختلفة ليكونوا في دائرة الضوء، وليس فقط إثنين من المتخاصــمين أو وجهتي نظر، وهو ما يصور الأمر على أن هناك اختيارين فقط، بينما هناك الكثير مــن الاحتمالات والآراء والحلول.(صالح، 2005)

التنوع والتعددية في الرأي والرأي الآخر: التنوع يمكن أن يعني التنوع في مصادر الخبر كمــا أشار الدليمي (2012) في كتاب التحرير الصحفي، ويعني عــدم الاقتــصار فــي التغطيــات الإخبارية على اتجاهات معينة من الأحداث والقضايا على حساب الأخرى، إذ إن بعض وسائل الإعلام تميل إلى تغطية الأحداث والقضايا التي تنطوي على قدر من الإثارة وتتجاهل تلك التي تخلو من الإثارة رغم أنها قد تكون أكثر أهمية وأعمق تأثيرا علــى حيــاة النــاس وقــضاياهم المختلفة. والتعددية تقتضي الاهتمام برأي الأقليات سواء كانت أقليــات سياســية أو فكريــة أو عرقية أو مذهبية.

الدقة:

الدقة (accuracy) مفهوم يعني أن كل عبارة في القصة الخبرية، وكذلك كل اسم أو تـــاريخ أو اقتباس من كلام المصدر لا بد أن تكون صحيحة، فضلا عن تقديم عبارات الخبر بطريقة واضحة لا لبس فيها.(صالح، 2005)، وتكاد تشترك كافة وسائل الإعلام في هذا المبـــدأ أو هذا المعيار من الدقة، إذ لا فرق في تحقيق الأخبار والمعلومات بين وسيلة إعلامية وأخرى. ويربط بعض الكتاب الدقة بالاحتراف المهني للصحفي، فيقول الباز إن "الصحفي المحتـــرف هو الذي يحصل على المعلومة الصحيحة والدقيقة، ويجيد صياغتها بالشكل الذي يتناسب مع حجمها، ويستطيع القارئ من خلال هذه الصياغة أن يفهم ما يريده منه الصحفي أو ما يريده له. (الباز، 2009)

التفاعلية: (Interactivity) التفاعلية هي عملية الاتصال المتبادل بين طرفي علمية الاتصال، المرسل والمستقبل، أي أن الوسيلة الإعلامية أو القائم بالاتصال يفتح المجال أمام عملية تبـــادل الرسائل بحيث يتمكن المستقبل أن يقوم بدور المرسل في بعض الأحيان، وهذه العمليـــة تـــؤتي نتائجها الايجابية لكلا الطرفين المرسل والمستقبل، إذ إنها تتيح للمستقل (المواطن) أن يعبر عن رأيه ويسهم في بناء الرأي العام ويصحح الكثير من المعلومات التي قد تكون غير دقيقـــة، أمـــا المرسل (القائم بالاتصال) فإنه يجني الكثير من الفوائد منها أنه يتعرف إلى رجع الصدى ويتزود بالتغذية الراجعة التي تساعده في تحسين أدائه وأداء الوسيلة الإعلامية، وهي تفيده أيـــضاً فـــي التعرف إلى اهتمامات المواطنين وبالتالي يأخذ بالاعتبار قضاياهم واهتمامـــاتهم فـــي جـــدول الأولويات في الوسيلة الإعلامية، لا أن تكون الوسيلة الإعلامية في واد واهتمامات المواطن في واد آخر، كما يحدث أحيانا مع بعض وسائل الإعلام الرسمية العربية التي تتقيد بالبرامج المقررة سلفاً دون أن تفتح المجال أمام أي تغيير أو اجتهاد مهما كان التطورات على أرض الواقع.

النزاهة: النزاهة هي في أساسها قيمة إنسانية، فأن يكون الإنسان نزيهاً هو أن يكون حريصاً على الصدق والعدالة حتى مع خصومه، ونزاهة العمل الإعلامي هي أن يتحرى الإعلامي الصدق والعدالة ويبتعد عن التحريف والمبالغة والتهويل والتضليل، كأن يضع عنواناً مخالفاً لمحتوى الخبر أو المقال، والنزاهة تعني العدالة في إعطاء الفرص أمام أطراف الحوار أو الخصوم ضمن الأخبار والتحليلات والتقارير. (جرادات وأبو الحمام، 2013)

الدراسات السابقة:

- **دراسة ياسين، صباح (2004)** بعنوان " **عوامل الفساد وآثاره في الثقافة والإعلام، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة عوامل الفساد وآثاره في الثقافة والإعلام، إذ ان الفساد في مجال الإعلام والثقافة هو معضلة شانه شان أي قطاع آخر يتأثر بالفساد وعوامله، ويتخذ دور الإعلام الأهمية الأكبر المؤثر والكبير في تحضر المجتمعات ونهوضها ونشر الثقافة وتوطينها في نفوس أهلها. إن عدوى الفساد طالت ميدان الإعلام وانتشرت لتصل إلى الثقافة التي تُبث عن طريق الجسم الإعلامي بقصد التأثير سلبا عليها، وتكمن أهمية الثقافة في بناء المجتمع وتربية الفرد ومنظومة القيم التي تشكل أساساً في حماية الهوية والشخصية الوطنية والحفاظ على موروث ثقافي سليم ينهض بالمجتمعات لا العكس. وتأتي خطورة الفساد الذي يبث عن طريق مؤسسات إعلامية لا يهمها سوى المبالغ المالية التي تستردها من خلال بث برامج ذات طابع سوقي والعمل على اختلال منظومة اغلب القيم الأخلاقية التي تتعارض مع ثقافة المجتمع المتعرض لهذا النوع من المضمون الهابط، إذ تعد خطورة هذه الرسائل المتمثلة بالبرامج المستوردة من الخارج والتي تتعارض بشكل كبير مع منظومة القيم الأخلاقية السائدة في المجتمع تعد آفة تخترق أساسيات الثقافة التي تحتاج الى

إصلاحات أكثر كلفة وأطول زمنا. وتحتاج الى عمل فكري منظم يعمل على حجب المنافذ التي تأتي منها مخططات التخريب والإساءة. وان التداخل الكثيف بين الإعلام وأدواته وأساليبه وبين الثقافة وصيغها وأشكالها والتعامل في معطياتهما وتأثيراتهما يشكل عاملاً مساعداً في تنافذ وتفاعل الفساد والإفساد بينهما لان السلوك الإعلامي لا يؤدى بمعزل عن الثقافة ومعطياتها. لذلك فان التصدي لآثار الفساد وتعزيز الحكم الصالح يتوجب عملا شموليا يعزز بالإرادة ويتخذ من القيم والمعايير الضابطة أساساً للأداء الإعلامي . وعلى الإعلام ان يتخذ موقف شجاع وجريء للوقوف بوجه هذه الظاهرة وعزلها عن كل العوامل التي تؤازروها.وعليه حشد المجتمع المدني بكل مستوياته وفضح الفساد والمفسدين وتعميق مفهوم الحكم الصالح في كل الميادين.

- **دراسة عبيد، نهى (2006)** بعنوان "**دور نشرات الأخبار في القنوات الفضائية العربية في ترتيب أولويات الجمهور المصري نحو القضايا المصرية والعربية والدولية**". تناولت الدراسة نشرة الأخبار التي تقدم من قناة الجزيرة في الساعة الحادية عشر بتوقيت القاهرة والتي تسمى (حصاد اليوم الإخباري). وكذلك نشرة الأخبار (نشرة المساء) التي تقدمها قناة mbc في الساعة التاسعة من كل يوم. وقد شملت الدراسة الأخبار التي عرضت على مدى شهرين كاملين هما يونيو ويوليو من عام 2005. وكان من نتائج الدراسة أن أهم القيم الإخبارية للأخبار التي قدمتها القناتين بالترتيب هي: الجدّة ، الصراع ، القرب، الايجابية، الشهرة، الحياد، الغرابة.

- **دراسة مركز الحكم الرشيد للدراسات (2006)**، بعنوان " **دراسة للرأي العام حول حالة الفساد في الأردن وفعالية مؤسسات محاربته**" وهدفت الدراسة قياس وتحليل ظاهرة الفساد في الأردن والعوامل التي تدفع إلى ممارسته، ودرجة هذه الممارسة وأكثر المؤسسات الأردنية ممارسة للفساد بأنواعه المتعددة. كما تضمنت الدراسة مدى جدية الدولة الأردنية ومؤسساتها

ومدى فاعلية القوانين السارية في مكافحة الفساد. وهدفت الدراسة أيضاً إلى تزويد الباحثين بصورة تفصيلية عن واقع الفساد في الأردن وفيه نتائج تجربته والثقافة السائدة بخصوصه حتى يتسنى لهم دراسة هذه الظاهرة العالمية من خلال الواقع المحلي تمهيداً لاقتراح الحلول الناجحة على مستوى الوطن.

- **دراسة الحسن، نديم (2008)**، بعنوان "**اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو المحطات الفضائية العربية**"، هدفت الدراسة التعرف إلى اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو المحطات الفضائية العربية والى معرفة العادات الاتصالية وأنماط المشاهدة، إضافة إلى حجم تعرضهم لهذه المحطات، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الطلبة الملتحقين بالجامعات الأردنية الحكومية والخاصة، أما عينة الدراسة فقد شملت (5) من الجامعات الأردنية، وتم انتقائها بالطريقة العشوائية البسيطة، وهي:

اليرموك، الهاشمية، الحسين بن طلال، البتراء، وجرش، وبلغ عدد الاستبانات الموزعة (650) والمستردة (570) بنسبة استجابة (88%)، وتلخصت أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة فيما يلي:

الأكثر مشاهدة من قبل الطلبة من بين جميع المحطات الفضائية كانت فضائية(mbc1) ثم محطة (روتانا) و(الجزيرة). (lbc)، وتليها (Mbc2).

- **دراسة المهداوي، فارس (2009)** بعنوان " **أخبار العراق في الفضائيات العربية: تحليل مضمون لأخبار العراق في قناتي "الجزيرة" و"العربية"**"، وتناولت هذه الدراسة أخبار العراق في الفضائيات العربية بوصفها نموذجا للأخبار الساخنة والمستمرة التي تتناولها الفضائيات العربية وغير العربية منذ الغزو الأميركي للعراق في مارس (آذار) عام 2003 ، ثم احتلاله في التاسع

من أبريل نيسان من نفس العام. وهو ما استدعى ظهور أنماط جديدة من أساليب تحرير وكتابة الأخبار الصحفية المتعلقة بالعراق. ونتيجة الكم الهائل والمتغير سريعا في أخبار العراق أصبحت عملية إعداد هذه الأخبار صناعة متقنة ومعقدة تجاوزت الوصف الاعتيادي للأحداث الجارية لتصبح عملية دقيقة لها وسائلها وأساليبها وفلسفتها الخاصة؛ إذ لم يعد الخبر وصفا لحدث آني يحظى بالاهتمام، بل بات نافذة يطل كل منها برأيه لتوظيف اتجاهاته مع أو ضد هذا الطرف أو ذاك أو لصالح هذه العملية أو تلك مما جرى ويجري في العراق خلال سني الاحتلال.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتحليل مضمون أخبار العراق في قناتين فضائيتين خاصتين هما قناة "الجزيرة" وقناة "العربية" اللتين جرى اختيارهما بصورة قصدية. وتكونت عينة الدراسة من(74) نشرة أخبار من كل من القناتين، أي بما مجموعه (37) نشرة أخبار تم اختيارها بصورة عشوائية من مجموع النشرات الإخبارية التي بثتها القناتان في فترة محددة.

أما أداة الأطروحة فقد كانت أداة تحليل المضمون التي اعتمد الباحث في بنائها على الأدب النظري والدراسات السابقة، وأخضعها لإجراءات الصدق والثبات قبل تطبيقها على تحليل نشرات الأخبار في القناتين. وقد اهتمت الدراسة بترتيب الأولويات التي أولتها كل من قناتي "الجزيرة" و"العربية" الفضائيتين لأخبار العراق خلال فترة الدراسة، وكذلك اهتمت بالتعرف على حدود الموضوعية والتوازن الإخباري الخاص بأخبار العراق في كل من قناتي "الجزيرة" و"العربية" الفضائيتين.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن كلا من قناتي "العربية" و"الجزيرة" تعاملتا باهتمام مع أخبار العراق ومنحتها قدراً كبيراً نسبياً من الزمن، لكن القناتين اختلفتا في التفاصيل وبالتالي في مقدار

تعاطي كل منهما مع تساؤلات الدراسة وافتقدتا إلى التوازن والموضوعية في تناول أخبار العراق.

وأوصت الدراسة بضرورة التعامل مع الأخبار بشكل غير انتقائي والتزام الأسس المهنية والموضوعية والتوازن في إطار اختيار الأخبار وتحريرها وعرضها.

- **دراسة الفضلي، محمد (2010)**، بعنوان "**دور القنوات الفضائية الكويتية الخاصة في تشكيل الرأي السياسي للمواطن الكويتي**"، وهدفت الدراسة التعرف إلى دور القنوات الفضائية الكويتية الخاصة في تشكيل الرأي السياسي للمواطن الكويتي نحو القضايا المحلية، ومعرفة مدى اعتماد الجمهور الكويتي على هذه القنوات في الحصول على المعلومات لإشباع حاجاته، وبناء رأيه السياسي تجاه القضايا المحلية، وكذلك هدفت الدراسة إلى معرفة مدى ارتباط أجندة الجمهور بأجندة القنوات الفضائية الكويتية الخاصة، ومعرفة أي هذه القنوات التي يفضلها المواطن الكويتي.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والاستبيان كأداة لها، حيث وزع الاستبيان على عينة من (1124) من المواطنين الكويتيين من الذين بلغوا عشرين سنة فأكثر ينتشرون على محافظات الكويت الست. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

1- الاعتماد على قناة فضائية بعينها يزيد الإشباعات المتحققة للمواطن الكويتي. ويزداد اعتماد المواطن الكويتي على القنوات الفضائية في أوقات الأزمات السياسة المحلية.

2- للفروق الفردية مثل المحافظة التي يسكنها المواطن ونوع الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، والانتماء السياسي، دور مهم في دفع المواطن الكويتي للتعرض لقناة فضائية معينة.

3- هناك ارتباط كبير بين أولويات القنوات الفضائية الكويتية وبين أولويات جماهيرها من المواطنين.

4- لعبت القنوات الفضائية الكويتية الخاصة دورا مهما وكبيرا في تـشكيل الـرأي الـسياسي للمواطن الكويتي حول القضايا المحلية.

- **دراسة الرشيد، عبد العزيز (2010)** بعنوان "**دور الـصحافة فـي تـدعيم تنفيـذ آليـات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد(دراسة تحليلية لجريدة البرلمان"نموذجا).**"

وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. والتوصـل إلـى مؤشرات علمية جديدة ومفيدة وهادفة عن دور الصحافة العراقيـة فـي تـدعيم تنفيـذ آليـات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد واستجلاء الموضوعات التي أبرزتها جريدة البرلمان مـن خلال تحليل التقارير الإخبارية التي تعبر عن وجهة نظرها بقصد معرفة مقدار اهتمام الصحف العراقية اليومية المستقلة بموضوع الفساد. وتوصل البحث إلى مؤشرات علميـة وموضـوعية تعمل على توصيف دور الصحافة في دعم تنفيذ آليات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في العراق. والتطرق إلى تجارب عالمية في مجال دور الإعلام في تدعيم مكافحة الفساد كانت قـد طبقت في مناطق معينة من العالم واستطاعت إن تؤشر بعض الملاحظات ومن الممكن تعميمها بالاعتماد على مؤشراتها لكي تطبق في العراق. أما الجانب العلمي للبحث فقد توصل إلـى إن جريدة البرلمان تتحمل مسؤولية كشف أبعاد ظاهرة الفساد عبر تقاريرها الإخبارية. فضلا عـن عرض أحداث وقضايا ومعلومات واقعية مدعومة وبيانات وأرقام إحصائية تم اعتمادهـا مـن مصادر رسمية موثوقة. وإن الجريدة أول ما ركزت على إبراز ظاهرة سـوء الأداء والفـساد المالي والإداري وتفشي هذه الظاهرة في مؤسسات الدولة المهمة والحساسة، ولم تهمل جريـدة البرلمان الجانب الجيد في معادلة التقصي عن الفساد وملاحقة المفسدين من خلال متابعة الحدث للنهاية والحصول على نتائج آجلة أو عاجلة للقضية التي تمت متابعتها إلى جانب متابعته القضايا الأخرى ومنها ما يتعلق بتطبيق برنامج مكافحة الرشوة.

- **دراسة خلف، فاطمة إبراهيم (2011)** بعنوان "**السياسة المالية والفساد الإداري والمالي: دراسة تطبيقية في مصر للمدة 1980- 2008**."

هدفت الدراسة إلى التعرف على مؤشرات الفساد في الاقتصاد المصري فضلا عن تأشير العلاقة بين السياسة المالية والفساد، وافترضت الدراسة أن هناك علاقات سببية متداخلة بين الفساد والسياسة المالية. واستخدمت الدراسة التحليل النظري وما يسمى بتحليل انحدار المتجه (VAR) لغرض الكشف عن العلاقات السببية بين الفساد والسياسة المالية.

شكل شيوع الفساد المتمثل في تردي الجانب المؤسسي والسياسي والإداري والقانوني عامل تحد للإصلاح المالي.

- تبين وجود علاقات سببية بين انخفاض الإيراد العام والفساد الإداري والمالي، في حين لم تظهر علاقة سببية بين الفساد والمتغيرات الأخرى.

- يؤدي الفساد إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدول، ويؤدي إلى ارتفاع تكلفة الخدمات التي تحتاجها فضلا عن إعاقة التنمية الاقتصادية وتقليل فرص الاستثمار المحلي والأجنبي وإهدار المال العام وزيادة النفقات على حساب الإيرادات.

- **دراسة الدبيسي، عبد الكريم (2011)** بعنوان "**المعايير المهنية في الصحافة الإلكترونية الأردنية: دراسة مسحية لأساليب الممارسة المهنية في الصحافة الإلكترونية الأردنية**"، تمثل التساؤل الرئيس للدراسة في كشف واقع الممارسة المهنية للصحافة الإلكترونية الأردنية، ومدى تطبيق الصحافة الإلكترونية الأردنية للمعايير المهنية الصحفية المتمثلة في الموضوعية، الدقة، والمصداقية، والحياد في النشر. وهدفت الدراسة كذلك إلى التعرف إلى العوامل المؤثرة على تطبيق المعايير المهنية في الصحافة الإلكترونية الأردنية؟

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمسح، وطبقت على عينة عمدية من الصحفيين الأردنيين العاملين في الصحافة الإلكترونية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

1- رغم سعي الصحافة الإلكترونية الأردنية لاعتماد أساليب ووسائل لتحقيق المعايير المهنية، إلا أن هناك مآخذ عديدة على تلك الأساليب والوسائل، مثل الانتقائية وعدم الالتزام بقواعد التحرير الصحفي ونشر ما يشكل انتهاكا للحريات الشخصية والقذف والتشهير وغير ذلك من السلبيات.

2- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود ضعف في اعتماد الصحافة الإلكترونية الأردنية للمعايير المهنية المتمثلة بالموضوعية، والدقة، والمصداقية، والحياد في نشر الأخبار والتقارير.

3- كان من أهم العوامل المؤثرة على تطبيق المعايير المهنية في الصحافة الإلكترونية الأردنية هي: عامل السعي لتحقيق السبق الصحفي، وعامل نقل الأخبار من صحف ومواقع أخرى على شبكة الإنترنت دون تدقيقها.

4- أشارت النتائج إلى ضرورة العمل على ترسيخ قواعد جديدة للعمل الإعلامي تركز على أداء الصحافة الإلكترونية الأردنية لرسالتها وفقا لمعايير مهنية سليمة.

- **دراسة المجالي، عبد الله (2012)** بعنوان "**اتجاهات الصحفيين الأردنيين نحو قضايا الفساد الإداري**"، وهدفت هذه الدراسة إلى قياس اتجاهات الصحفيين الأردنيين نحو أسباب الفساد الإداري وأشكاله ومظاهره، والدور الرسمي والنيابي والمجتمعي في مكافحة الفساد من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين، والضغوطات التي تؤثر على دورهم. وانطلقت الدراسة من التساؤل التالي: كيف ينظر الصحفيون الأردنيون لقضايا الفساد المنشورة في الصحافة الاردنية؟ وما اتجاهاتهم نحو هذه المشكلة الاجتماعية؟ وكيف يتعاملون معها في القطاع الإعلامي من اجل مكافحة هذه الآفة الخطرة؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم استخدام المنهج الوصفي وتألف مجتمع الدراسة من الصحفيين الأردنيين العاملين في مجال الصحافة سواء في الصحف (الرأي والدستور والغد والعرب اليوم والديار والسبيل والجوردن تايمز) ووكالة الأنباء الأردنية (بترا) إذ تم توزيع استبانة علمية معدة لهذا الغرض على عينة مكونة من (218) صحفي.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج محددة منها: وجود درجة مرتفعة من أتفاق العينة حول أسباب الفساد الإداري، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي على هذا المحور(4.09)

ووجود درجة مرتفعة من الموافقة نحو أشكال الفساد من وجهة نظر المبحوثين، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي على هذا المحور(4.51). ووجد درجة مرتفعة من الموافقة نحو مظاهر الفساد، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي عل هذا سباب قصور الصحافة في مكافحة الفساد، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي على هذا المحور(3.74) ووجود درجة مرتفعة من الموافقة نحو الدور الرسمي والنيابي والمجتمعي في مكافحة الفساد، إذ بلغ متوسط الإجابات الكلي على هذا المحور (3.83).

- **دراسة البدر، قيس (2012)** بعنوان "**مدى التزام الصحافة المطبوعة وصحافة الإنترنت بالمعايير المهنية من وجهة نظر الجمهور الكويتي (دراسة مقارنة)**"، وهدفت إلى التعرف على طبيعة المعايير المهنية بين نوعين من أنواع الصحافة: الصحافة التقليدية ممثلة في الصحافة المطبوعة مقارنة بالصحافة الجديدة ممثلة في صحافة الإنترنت. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي وعلى عينة طبقية عشوائية قوامها (375) مستجيباً من فئتين من الجمهور الكويتي هما فئة طلبة جامعة الكويت وفئة الإعلاميين الكويتيين بنسب متساوية تقريباً. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– أفضلية واضحة للصحافة المطبوعة على صحافة الإنترنت من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة في أربعة محاور من أصل ثمانية هي: مصداقية المصادر الإخبارية والمعلوماتية، ومحور موضوعية التغطيات الإخبارية، ومحور توازن التغطيات الإخبارية، ومحور النزاهة في التغطيات الإخبارية.

– حققت صحافة الإنترنت أفضلية على الصحافة المطبوعة بفارق كبير من وجهة نظر أفراد العينة في محورين اثنين من محاور الدراسة هما محور أو خاصية التفاعلية بين الوسيلة الإعلامية والجمهور ومحور شمولية التغطيات الإخبارية.

– ظهر تقارب ملحوظ في تقييم أفراد عينة الدراسة في محورين من محاور الدراسة هما: التنوع والتعددية في التغطيات الإخبارية بين الصحافة المطبوعة وصحافة الإنترنت، وفي محور دقة التغطيات الإخبارية في كل من الصحافة المطبوعة وصحافة الإنترنت من وجهة نظر أفراد العينة.

– دراسة منتدى الرياض الاقتصادي (2013) «الفساد الإداري والمالي.. الواقع والآثار وسبل الحدّ منه».

هدفت الدراسة التعرف على مستويات الفساد الإداري والمالي في المملكة العربية السعودية وعلى طبيعة هذا الفساد وأنواعه والعوامل المشجعة عليه، وحجمه في المستويات الإدارية. والقطاعات الأكثر تأثرا به.

أجري مسح ميداني على عينة مكوَّنة من 1302 مواطنا سعودياً ومن أهم نتائج الدراسة:

– أن 63.5% يرون أن الفساد الإداري والمالي منتشر في السعودية، بينما رأى نحو الثلث أنّه منتشر بدرجة محدودة، فيما رأى 4.2% أن الفساد غير موجود.

– أن 63.4% من السعوديين يرون أن الفساد المالي أصبح أكثر انتشاراً في الوقت الراهن مما كان عليه خلال السنوات الخمس الماضية، بينما يَرَى أقل من ثلث العينة عدم وجود تغيير يذكر عما كان عليه الوضع سابقًا، فيما قال أقل من 10% إن الفساد المالي صار أقل انتشارا في الوقت الراهن.

– أن 56.7% يرون أن الفساد الإداري بات أكثر انتشارا في الوقت الراهن مما كان عليه في السنوات الخمس الماضية، بينما يَرَى أقل من ثلث العينة ألا تغيير يذكر، وقال 15% من العينة أن الفساد الإداري بات أقل انتشارا في الوقت الحالي مما كان عليه في السابق.

– أن أكثر من ثلثي عينة الدراسة يرون أن الفساد أكثر انتشارا في المستويات الإدارية العليا والوسطى بالأجهزة الحكوميَّة عنه في المستويات الدنيا، وأتت المستويات الإدارية العليا في قمة الهرم من وجهة نظر عينة الدراسة بنسبة 42.6% بين المديرين وأصحاب الوظائف العليا، و31.1% في الوظائف المتوسطة ومديري الإدارات، و26.3 بين صغار الموظفين.

– وبشأن مظاهر الفساد الإداري أظهرت النتائج أن الواسطة جاءت في مقدمة مظاهر الفساد الإداري الأكثر انتشارا، تلتها إساءة استغلال النفوذ، ثم التفرقة في تطبيق القوانين والعقوبات، فمخالفة تعليمات الأجهزة المركزية للرقابة والتفتيش، بينما كان التزوير الأقل انتشارًا من وجهة نظر أفراد العينة.

– أن الرشوة هي أهم المظاهر، ثم التلاعب بالعقود الحكومية، فتسهيل المعاملات «مخالفة للأنظمة»، ثم التلاعب بالأسعار، فالاختلاس، ثم التلاعب بالرواتب والأجور، تلا ذلك الابتزاز، بينما كان غسيل الأموال في المرتبة الأخيرة.

- أن قطاع المقاولات هو الأعلى، يليه قطاع الخدمات البلدية، ثمَّ القطاع التجاري، فالخدمات التمويلية، فالقطاع الصناعي، فالخدمات الصحية، بينما كانت الخدمات التعليميَّة في المرتبة الأخيرة.

- **دراسة العجمي، سالم (2013)** بعنوان "**تقييم الشباب الجامعي لدور الصحافة الرياضية الكويتية في معالجة الفساد في الوسط الرياضي**"، وهدفت الدراسة للتعرف على تقييم الشباب الجامعي لدور الصحافة الرياضية الكويتية لمعالجة الفساد في الأوساط الرياضية الكويتية.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي واستخدمت الاستبانة كأداة طبقت على (201) من الشباب الجامعي، وكان من أبرز نتائج الدراسة:

- أن الصحافة لا تقوم بدور فاعل في مكافحة الفساد في المجال الرياضي، وذلك كونها تتناول المشكلات التي تستحوذ على اهتمام المسؤولين وتبتعد عما يثير غضبهم.

- لا تقوم الصحافة الرياضية بدورها الرئيسي (دور الرقيب) بمتابعة الموضوعات المستقلة بالفساد بأشكاله المتنوعة (الإدارية والمالية والأخلاقية) والسائدة في المجتمع الرياضي، وهي تهتم بمرحلة ما قبل اتخاذ القرار وتقف عند هذا الدور ولا تقوم بدورها بفاعلية في مرحلة متابعة تنفيذ القرارات التي تصدر في الأندية والاتحادات الرياضية، وسبب ذلك يعود للخوف من المحاسبة أو الميول والاتجاهات الشخصية لأصحاب تلك القرارات.

- **دراسة محمد، كاوه (2013)** بعنوان "**تجربة القنوات الفضائية العراقية في عرض معالجة الأزمة الراهنة**".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور القنوات الفضائية العراقية في رصد الأزمات الداخلية في البلاد وعرض المعالجات التنفيذية أمام المسؤولين والجمهور، وأجريت الدراسةعلى أربع قنوات فضائية عراقية هي (العراقية، والسومرية، GK، NRT الناطقتين بالكوردية)، باعتبارها الأكثر

اهتمامًا بالأزمات الداخلية، وقد حدد الباحث المدة الزمنية للدراسة التحليلية بمدة ثلاثة أشهر بداية من 2012/12/1 وحتى 2013/2/29، وتم تطبيق الدراسة على عينة عمدية قوامها 400 مفردة من الجمهور العراقي العام من محافظة السليمانية وكركوك والموصل والبصرة بشكل متساوي على أساس متغير النوع الاجتماعي والقومي وتعتبر عينة هذه الدراسة من العينات العمدية.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

1- اهتمام القنوات الفضائية العراقية الأربع ـ عينة الدراسة ـ بالبرامج الحوارية بالدرجة الأولى، وأتاحت هذه القنوات الفرصة أمام مشاركة الضيوف من الخبراء والمتخصصين في برامجها بشكل أكبر من مشاركة الجمهور في ذات البرامج.

2- جاءت قناة NRT الأولى في استخدام برامجها للصور الثابتة أثناء معالجتها للقضايا والأزمات الداخلية العراقية.

3- رصدت الدراسة اهتمام القناتين (العراقية، GK) بمناقشة الأزمات الأمنية والاجتماعية بالعراق بينما وجد القناتين (NRT، السومرية) ينصب اهتمامهما على الأزمات السياسية وتداول السلطة.

4- جاءت الأوضاع الأمنية والإرهاب في الترتيب الأول بين الأزمات السياسية المختلفة في القنوات العراقية الأربع – عينة الدراسة.

8- اتفقت كافة القنوات عينة الدراسة على الترتيب الأول في معالجة أزمة الفساد المالي والإداري وكانت قناة السومرية في مقدمة القنوات التي طرحت هذه الأزمة.

الدراسات الأجنبية:

- **دراسة فريدرك و بيتر (1997) Fredrick and petter** بعنوان " **Administration in fighting Cottuptiom"**، وهدفت الدراسة للوصول إلى إستراتيجية شاملة لمكافحة الفساد وعلى فرضية أساسية تشير إلى أن دعم وتحفيز النزاهة والاستقامة الوطنية هو جزء رئيسي ومكمل للعملية التنموية ولإحداث إدارة عامة فعالة، وذلك لأن الفساد عامل تابع لأداء الأجهزة الحكومية والاستخدام الأمثل للموارد. كما خالفت الدراسة الرأي القائل بأن الفساد يمكن أن يساعد في تسيير عجلة الاقتصاد، بل على العكس من ذلك أشارت إلى أن الفساد يزيد من تكلفة السلع والخدمات ويوجه النظر إلى الاستثمارات غير الإنتاجية، إضافة إلى تخفيض جودة السلع والخدمات.

وقد توصلت الدراسة إلى إستراتيجية مكافحة شاملة، وتضمنت العناصر الرئيسية التالية:

إجراءات وقوانين مقاومة للفساد، ومن أمثلتها القواعد الأخلاقية أو مواثيق الشرف، مثل الإصلاحات الإدارية المختلفة أو قانون إبراء الذمة إيجاد مؤسسات تعمل على تنفيذ ومتابعة القوانين والرقابة على الأجهزة الحكومية، مثل ديوان المحاسبة أو محقق الشكاوى. الاهتمام بالوعي العام والمشاركة الشعبية في السياسات العامة للإصلاح أساء المساءلة واستقلالية القضاء التركيز على دور الإعلام ومشاركة القطاع الخاص في عملية المكافحة.

- **دراسة كليتجارد (1998)** بعنوان "**التعاون الدولي لمكافحة الفساد،التمويل والتنمية**"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة التعاون الدولي لمكافحة الفساد، تم التنبيه إلى مجال جديد للفساد وهو النطاق الدولي وأن الفساد لا يمكن ان يقف عند حدود الدول ولذا وانطلاقاً من هذا المفهوم، فقد نبهت الدراسة إلى ضرورة التعاون الدولي في مكافحة الفساد. إذ تم عرض مبادرات متعددة يمكن للتعاون الدولي أن يلعب خلالها دوراً بارزاً في محاربة الفساد، فمثلاً تم اقتراح رعاية دراسات التشخيص الإقليمية للمساعدة في تحديد واقتراح أفضل الوسائل للمعالجة والتحقق من

استمراريتها.كما اقترحت الدراسة إقامة مسابقة بين البلدان النامية لمعرفة أي منها يمكنه وضـــع أفضل إستراتيجية قومية للحد من الفساد. وأخيراّ أوصت الدراسة أن محاربة الفــساد المنهجـــي تتطلب تدبير صدمة لهذا التوازن المنحرف، ويمكن أن تتضمن ما يلي:

- تشكيل جهاز تنسيق قومي يكون مسؤولاً عن وضع ومتابعة إستراتيجية المكافحة.

- تحديد جهات أو مجلات رئيسة يمكن تركيز جهد مقاومة الفساد عليها السنة الأولى.

- **دراسة جيمس (Jems , S., 2006)**.

The Effect of Media on The Political Behavior of Citizen

بعنوان " **تأثير الإعلام على السلوك السياسي للمواطن**"، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة تـــأثير وسائل الاتصال على اتجاهات الفرد وسلوكه السياسي، واستخدمت منهج المسح والمنهج المقارن، وطبقت على عينة من الأفراد من الحضر والريف, وجاءت النتائج كما يلي:

- أن زيادة تعرض الفرد لوسائل الاتصال تزيد من الدافعية السياسية لديه، كما أن زيادة التعرض لوسائل الاتصال تزيد من الاهتمام السياسي للفرد.

- يزداد تأثير وسائل الاتصال في المشاركة السياسية للفرد في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية.

وهذه الدراسة تعد من دراسات دور وسائل الإعلام في تغيير الاتجاهات السياسية وتنمية الوعي والمشاركة السياسية، لكنها لم تهتم بالمعايير المهنية، ولم تقتصر على دراســة التلفزيـــون بـــل درست مختلف وسائل الاتصال.

- **دراسة سيدني ودنيس (Sidny & Dennis, 2008)**

The Effect of media on The Political Behavior

وهدفت هذه الدراسة التعرف إلى تأثير وسائل الاتصال المطبوعة والمسموعة والمرئية على السلوك السياسي للمواطن الأمريكي, وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

– إن لوسائل الاتصال الجماهيري بصفة عامة والتلفزيون بصفة خاصة تأثير كبير على المواطنين الأمريكيين فيما يتعلق بقرار التصويت في الانتخابات.

- إن دور الراديو والتلفزيون في خلق المعرفة السياسية أكثر تأثيرا من الصحف.

وهذه الدراسة مثل أغلب الدراسات السابقة تجعل اهتمامها في البعد السياسي والمشاركة السياسية، وهي تقيم مقارنة بين وسائل الإعلام المختلفة.

ملخص الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها:

هناك عدد لا بأس به من الدراسات السابقة التي تناولت محاور مختلفة تتشابه في بعض محاور هذه الدراسة وتختلف في محاور أخرى، وقد توزعت تلك المحاور على: نوع الوسيلة الإعلامية (التلفزيونات الفضائية)، أو على محور الاهتمام من حيث القضايا (الفساد)، أو على أسلوب ومعايير التغطية كمعايير المهنية الصحفية، أو على نوعية الجمهور المدروس (إعلاميين)، وكان الاهتمام ببعض الدراسات من حيث إجرائها على المجتمع العراقي.

وقد اهتم عدد من الدراسات السابقة بدور التليفزيون والصحافة عموماً في توجيه وترتيب اهتمامات الجمهور نحو القضايا العامة مثل دراسة خالد (1977) ودراسة عبيد، نهى (2006)، واهتم بعضها باتجاهات المشاهدين نحو الأخبار والفضائيات الإخبارية مثل (البياتي، 2008). واهتمت بعض الدراسة بحالة الفساد وفعالية بعض المؤسسات في محاربته" مثل دراسة (مركز الحكم الرشيد، 2006)، فيما اهتمت دراسة (المهداوي، 2009) بأخبار العراق في الفضائيات العربية، وأخرى اهتمت بدور الصحافة في تدعيم تنفيذ آليات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة

الفساد أو باتجاهات الصحفيين الأردنيين نحو قضايا الفساد الإداري مثل دراسة المجالي (2012)، وهي من أقرب الدراسات إلى دراستنا الحالية. لكنها تختلف عنها في أو دراسة المجالي أجريت في الأردن، بينما تجري الدراسة الحالية في العراق. كذلك اطلعت الباحثة على دراسات تناولت المعايير المهنية في التغطيات الصحفية مثل دراسة الدبيسي (2011) ودراسة البدر (2012) وكان فيهما فائدة في التعرف على بعض المعايير وتعريفاتها.

واستفادت الباحثة من الدراسات السابقة الأخرى في التعرف على بعض النظريات المستخدمة والمنهج العلمي والأدوات المستخدمة في جمع المعلومات، وتبين أن بعضها استخدم أسلوب المسح بالاستبانة فيما استخدمت أخرى أسلوب تحليل المضمون.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في كونها تتناول معايير مهنية محددة، وكذلك بعض مفاهيم ومؤشرات في المسؤولية الاجتماعية لتطبيقها على تغطيات القنوات الفضائية العراقية موضوع الدراسة، وهي تجري مقارنة كمية في قناتين محددتين هما قناة الشرقية الفضائية الخاصة وقناة العراقية الفضائية الحكومية.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

1. منهج الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية المسحية، والمنهج الوصفي يهدف إلى دراسة الواقع ويهتم بها بوصفه وصفاً دقيقاً ويعبر عنه تعبيراً كيفياً أو تعبيراً رقمياً، ويرتبط مفهوم المنهج الوصفي بدراسة الأحداث والظواهر والمواقف والآراء وتحليلها، وتفسيرها، بغرض الوصول إلى استنتاجات مفيدة، إما لتصحيح هذا الواقع، أو تحديثه، أو استكماله، أو تطويره. (عمر،2008: 210)

وتبرز أهمية المنهج الوصفي في البحوث العلمية ليس في مجرد وصف الأشياء الظاهرة للعيان، بل إنه أسلوب يتطلب البحث والتقصي والتدقيق في الأسباب والمسببات للظاهرة الملموسة، لذلك فهو أسلوب فعال في جمع البيانات والمعلومات، وبيان الطرق، والإمكانات التي تساعد في تطوير الوضع إلى ما هو أفضل. (المغربي، 2011: 96)

2. مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من الإعلاميين العراقيين العاملين في القنوات الفضائية العراقية التي تملك مقرات أو مكاتب لها في عمان، ويبلغ عدد هؤلاء الإعلاميين (86) إعلامياً. وقد تم اختيار هذا المجتمع لكونه يتمتع بعدة خصائص أهمها: التخصص في مجال التغطيات التلفزيونية، ثم متابعة هؤلاء الإعلاميين للشأن العراقي أولا بأول. ويبلغ عدد القنوات التلفزيونية

العراقية التي تدير أعمالها أو بعض مكاتبها في عمان ست قنوات هي: دجلة، الشرقية، التغيير، البابلية، بغداد، العراقية.

من ناحية أخرى، فإن ثمة مؤسسات إعلامية عراقية أخرى لها تواجد في الأردن، وهي جريدة الدستور العراقية وإذاعة الرشيد الحديثة النشأة، وهذا العدد القليل لهذه المؤسسات حال دون أخذ عينة عشوائية أو عينة طبقية من هذه المؤسسات، والاكتفاء بعينة من الفضائيات بسبب عددها وعدد العاملين فيها الذي يعد مناسباً لمثل هذه الدراسة.

3. عينة الدراسة: عينة وقد جرى اختيار كافة أفراد المجتمع كعينة للدراسة نظراً لمحدودية هذا العدد إذ يبلغ عدد هؤلاء، (86) إعلامياً يتوزعون على القنوات الست، وقامت الباحثة بتوزيع الاستبانات على (75) منهم، وعاد لها ما مجموعه (73) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي. والجدول (1) التالي يبين أعداد أفراد العينة من الإعلاميين العاملين في القنوات الست:

جدول (1)

يبين أعداد أفراد مجتمع الدراسة وأفراد العينة المستجيبين ونسبتهم من الإعلاميين العاملين في القنوات العراقية الست المقيمة في الأردن

الرقم	القناة	عدد العاملين	عدد المستجيبين	نسبة المستجيبين لمجتمع الدراسة
1	دجلة	16	15	17.4

2	الشرقية	10	10	11.6
3	التغيير	28	20	23.2
4	البابلية	20	18	21
5	بغداد	5	4	4.6
6	العراقية	7	6	6.9
المجموع		86	73	84.7

يبين الجدول (1) أن عدد العاملين من الإعلاميين يقدر ب(86) إعلاميا، وقد استجاب منهم (73) إعلاميا لاستبانات الدراسة بنسبة (84.7%) من مجتمع الدراسة، وهي التي أخضعت للتحليل.

1- خصائص أفراد عينة الدراسة من حيث الجنس

الجدول (2)

توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
أنثى	18	24.7
ذكر	55	75.3
المجموع	73	100

ويمثل الجدول رقم (3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر:

الجدول (3)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

فئة العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	23	31.5
31–40 سنة	25	34.2
41– 50	17	23.3
51– فما فوق	8	11.0
المجموع	73	100

تشير بيانات الجدول (3) إلى أن النسبة الأكبر من أفراد العينة يقعون في الفئة العمرية (31–40 سنة) بنسبة (34.2%)، تليها الفئة العمرية (أقل من 30 سنة) بنسبة (31.5%)، وأخيرا الفئة العمرية (51 فما فوق) بنسبة (11.0%).

– مصادر معلومات أفراد الدراسة حول قضايا الفساد المالي في العراق:

الجدول (4)

توزيع أفراد العينة حسب مصادر معلوماتهم عن قضايا الفساد المالي في العراق

الجنس	التكرار	النسبة المئوية	الرتبة
وسائل إعلام عراقية	13	17.8	3
وسائل إعلام عربية وعالمية	1	1.4	6
تجارب شخصية	2	2.7	5

تقارير جهات دولية	4	5.5	4
أكثر من مصدر	29	39.7	1
كل ما ذكر أعلاه	24	32.9	2
المجموع	73	100	-

تشير بيانات الجدول (4) إلى أن النسبة الأكبر من أفراد العينة (39.7%) اعتمدوا في معلوماتهم عن قضايا الفساد المالي في العراق على أكثر من مصدر، وهذا يعني تعدد المصادر الإعلامية أو فيما يتعلق بالخبرات والتجارب الشخصية أو تقارير جهات دولية أو حكومية عراقيــة، وأن (32.9%) من أفراد العينة اكتسبوا معلوماتهم حول قضايا الفساد المالي مــن كافــة المــصادر المشار إليها في الجدول، أما الرتبة الأخيرة في ترتيب المصادر التي اعتمد عليها أفراد العينـــة فقد جاءت لوسائل الإعلام العربية والدولية، بنسبة(1.4%) من المصادر الأخرى، وهذا يعني أن وسائل الإعلام العربية والدولية لم تشكل مصدراً مهما لأفراد العينة فيما يتعلق بقضايا الفــساد المالي في العراق.

4. أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة على نوعين من الأدوات: الأولى هي أداة المقابلة (Interview)، وتكونت من عدد من الأسئلة الحوارية التي تم توجيهها إلى عدد من الإعلاميين والخبراء العراقيين، ودارت الأسئلة حول طبيعة التغطية التي تقوم بها قنوات التلفزيون العراقية لقضايا الفساد، ومدى فاعلية هذه التغطية، والفروق في التغطية بين القنوات الرسمية والقنوات الخاصة في ذلك. ملحق رقــم (1)

واعتمدت الدراسة أيضاً الاستبانة Questionnaire كأداة رئيسية لجمع البيانات، وتتكون استبانة الدراسة من عدة محاور وأقسام تتضمن (30) فقرة. إذ يهتم القسم الأول منهـــا بجمـــع بيانـــات ومعلومات ديموغرافية عن أفراد عينة الدراسة كالجنس والعمر ضمن ثلاث فقرات. وجاء القسم الثاني بثلاث فقرات تهتم بتقدير أفراد عينة الدراسة عن مدى وجود فساد مالي فـــي العـــراق، ومدى تأثير هذا الفساد في مناحي الحياة المختلفة، والمصادر التي يستقي منها معلوماتـــه عـــن قضايا الفساد المالي في العراق. أما القسم الثالث فقد اهتم بمحور أبعـــاد ومفـــاهيم المـــسؤولية الاجتماعية للتغطيات التلفزيونية، وتضمن محورين واحد لقناة الشرقية والآخر لقناة العراقيـــة، وتكون كل محور من ست فقرات، وجاء القسم الرابع والأخير من الاســـتبانة ليغطـــي محـــور المعايير المهنية للتغطيات متفرعاً إلى محورين أيضاً واحد لقناة الشرقية والآخر لقناة العراقيـــة بواقع ست فقرات لكل محور. وفي الملحق (2) صورة الاستبانة بصورتها النهائية.

5. صدق الأداة:

للتحقق من الصدق الظاهري للأداة، فقد تم عرضها بصورتها الأولية على عـــدد مـــن المحكمين من ذوي الاختصاص، بحيث يجري التأكد مما يلي:-

1- صياغة فقرات الاستبانة مع مراعاة البساطة والوضوح والدقة.

2- أن تقيس فقرات الاستبانة ما وضعت لقياسه من أغراض.

3- أن تعبر عن أسئلة الدراسة.

وفي ضوء ملاحظات المحكمين ومقترحاتهم وتوصياتهم تم إجراء التعديلات المطلوبـــة لبعض الفقرات من حيث الصياغة والإضافة والتعديل، وتم اعتماد الفقرات إلى حـــصلت علـــى

تأييد النسبة الأعلى من المحكمين مما يجعل أداة الدراسة ذات صلاحية مناسبة للتطبيق على عينة الدراسة. وفي الملحق رقم (3) أسماء محكمي الاستبانة.

6. ثبات الأداة:

لغرض التحقق من الثبات والاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة جرى الاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتم من خلاله الحصول على معامل (كرونباخ ألفا) (Cronbach's Alph) الذي بلغ قيمة جيدة (76.3%) وهي تعبر عن درجة مقبولة من الاتساق الداخلي الكلي لكافة فقرات الاستبانة، ولكل مجال من المجالات الأربعة، كما في الجدول (5) الآتي.

جدول رقم (5) معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة

متغيرات الدراسة	قيمة معامل الثبات
القسم الثاني - محور حقيقة ظاهرة الفساد المالي	67.4
القسم الثالث – محور المسؤولية الاجتماعية للتغطيات	72.1
القسم الرابع- محور المعايير المهنية للتغطيات	79.6
ثبات الأداة ككل	%76.3

7. المعالجة الإحصائية المستخدمة:

للإجابة عن أسئلة الدراسة وفرضياتها، تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي وذلك باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS)، وكما يأتي:

1. التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والمستوى لفقرات الاستبانة المختلفة.

2. اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لإيجاد معامل الاتساق الداخلي لمحاور الدراسة الأربعة.

وقد تم اعتماد تدرج مقياس ليكرت الخماسي كالآتي:

غير موافق بشدة	غير موافق لحد	محايد	موافق	موافق بشدة

وكانت قيم المتوسطات الحسابية التي اعتمدتها الدراسة كالآتي:

- 3.67 – فما فوق: مرتفع.
- 2.34–3.66: متوسط.
- 2.33 – فما دون : منخفض.

الفصل الرابع

نتائج أسئلة الدراسة

يشتمل هذا الفصل على عرض لنتائج الأسئلة كما ظهرت في التحليل الإحصائي، وعلى النحو الآتي:

1- نتائج السؤال الأول: ما طبيعة ظاهرة الفساد المالي في العراق بعد تغيير النظام العراقي عام 2003 من وجهة نظر قادة الرأي من الإعلاميين العراقيين العاملين في القنوات الفضائية العراقية العاملة في الأردن؟

للإجابة على هذا السؤال، تم استخراج التكرارات والنسب المئوية وكانت النتائج كما في الجدول (1) الآتي:

جدول (1)

حجم ظاهرة الفساد المالي في العراق وتأثيرها على مختلف مجالات الحياة في العراق من وجهة نظر الإعلاميين العراقيين العاملين في القنوات الفضائية العراقية العاملة في الأردن

الرقم	الفقرة		كبيرا جدا	كبير	متوسط/ غير متأكد	قليل	لا يوجد	المجموع
1	مدى وجود فساد مالي في أجهزة الدولة العراقية من وجهة نظر الإعلاميين	التكرار	67	6	-	-	-	73
		النسبة	91.8	8.2	-	-	-	%100
2	مدى تأثير الفساد المالي في مجالات	التكرار	62	8	3	-	-	73

	الحياة المختلفة من وجهة نظر الإعلاميين	النسبة	84.9	11.0	4.1	-	-	%100

يلاحظ من الجدول (1) أن غالبية الإعلاميين العراقيين المستجيبين أجابوا بوجود فساد مالي في العراق بنسبة عالية جدا، وتراوحت الموافقة بين "كبير جدا" بتكرار (67) وبنسبة (91.8%) و"كبير" بتكرار (6) وبنسبة (8.2%)، أما البدائل الأخرى فلم يتم اختيارها. وهذا يعني أن كافة أفراد العينة (73) وبنسبة (100%) يعتقدون بوجود فساد مالي في أجهزة الدولة العراقية من وجهة نظرهم.

أما بالنسبة لمحور تأثير الفساد المالي على مناحي الحياة المختلفة في العراق، فقد أبدى غالبية الصحفيين المستجيبين موافقتهم على أن الفساد المالي يؤثر تأثير "كبير جدا" بتكرار (62) وبنسبة (84.9%)، بينما وافق (8) بنسبة (11%) على أن تأثير الفساد هو تأثير "كبير" فقط، فيما أجاب (3) فقط بنسبة (4.1%) على أنهم "غير متأكدون" أو أن "التأثير متوسط".

وهذا يعني أن (70) صحفياً من الصحفيين المستجيبين بنسبة (95.9%) يرون "تأثيراً كبيراً" أو "كبيراً فقط" للفساد المالي على مختلف مناحي الحياة المختلفة في العراق.

2- نتائج السؤال الثاني: ما مدى التزام قناتي الشرقية والعراقية العراقيتين بالمعايير المهنية في تغطياتها لقضايا الفساد المالي في العراق من وجهة نظر الإعلاميين العراقيين العاملين في القنوات الفضائية العراقية العاملة في الأردن؟

للإجابة على هذا السؤال، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والمستوى لإجابات أفراد العينة، وكالآتي:

1- قناة الشرقية:

يبين الجدول (2) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتب والمستوى لنتائج الفرع المتعلق بقناة الشرقية وعلى النحو الآتي:

جدول (2)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتب والمستوى لمدى توفير قناة (الشرقية) للمعايير المهنية في تغطياتها لقضايا الفساد المالي في العراق من وجهة نظر الإعلاميين العراقيين العاملين في القنوات الفضائية العراقية العاملة في الأردن

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
1	مصداقية المصادر: وهي مصادر المعلومات الأساسية في التغطيات.	3.25	.96	1	متوسط
2	شمولية التغطيات: أي اشتمالها على أهم عناصر التغطيات الإخبارية أو التحليلية.	3.21	.94	2	متوسط
3	موضوعية التغطيات: أي عدم شخصنة الأخبار والتغطيات والالتزام بالموضوع المطروح.	2.69	.96	5	متوسط
4	النزاهة – الإنصاف: وهي تعني ذكر الايجابيات لوجهة النظر الأخرى وعدم الانتقاص منها.	3.01	.87	4	متوسط
5	توازن التغطيات: من خلال تخصيص الوقت والاهتمام المتوازن بين الأطراف المختلفة.	2.92	.84	6	متوسط
6	دقة التغطيات: وتعني دقة المعلومة والاستناد للوثائق الرسمية والتحقق منها قبل اعتمادها.	3.04	.88	3	متوسط
	الوسط الحسابي الكلي	3.06	.77		متوسط

يلاحظ من الجدول (2) أن الوسط الكلي لفقرات هذا السؤال جاءت في المستوى المتوسط (3.06)، وجاءت الرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ (3.25) وبانحراف معياري بلغ (.96) للفقرة المتعلقة ب"مصداقية المصادر"، فيما جاءت الرتبة الثانية بوسط حسابي بلغ (3.21) وبانحراف معياري بلغ (.94) للفقرة المتعلقة ب "شمولية التغطيات".

أما الفقرة قبل الأخيرة فقد جاءت بوسط حسابي بلغ (2.92) وبانحراف معياري بلغ(.84) للفقرة المتعلقة ب"توازن التغطيات"، بينما جاءت الفقرة السادسة والأخيرة بوسط حسابي بلغ (2.69) وبانحراف معياري بلغ (.96) للفقرة المتعلقة ب"موضوعية التغطيات".

2- قناة العراقية:

يبين الجدول (3) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتب والمستوى لنتائج الفرع المتعلق بقناة العراقية وعلى النحو الآتي:

جدول (3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتب والمستوى لمدى توفير قناة (العراقية) للمعايير المهنية في تغطياتها لقضايا الفساد المالي في العراق من وجهة نظر الإعلاميين العراقيين العاملين في القنوات الفضائية العراقية العاملة في الأردن

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
1	مصداقية المصادر: وهي مصادر المعلومات الأساسية في التغطيات.	2.75	1.14	4	متوسط
2	شمولية التغطيات: أي اشتمالها على أهم عناصر التغطيات الإخبارية أو التحليلية.	2.77*	1.06	2	متوسط

3	موضوعية التغطيات: أي عدم شخصنة الأخبار والتغطيات والالتزام بالموضوع المطروح.	2.78	1.50	1	متوسط
4	النزاهة – الإنصاف: وهي تعني ذكر الايجابيات لوجهة النظر الأخرى وعدم الانتقاص منها.	2.60	1.27	6	متوسط
5	توازن التغطيات: من خلال تخصيص الوقت والاهتمام المتوازن بين الأطراف المختلفة.	2.77*	1.27	3	متوسط
6	دقة التغطيات: وتعني دقة المعلومة والاستناد للوثائق الرسمية والتحقق منها قبل اعتمادها.	2.67	1.25	5	متوسط
	الوسط الحسابي الكلي	2.72	11.1		متوسط

ملاحظة: حينما يتساوى الوسط الحسابي في فقرتين يجري التفضيل وفقاً للانحراف المعياري الأقل.

يلاحظ من الجدول (3) أن الوسط الحسابي الكلي كان متوسطا إذ بلغ (2.72)، وقد جاءت الرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ (2.78) وبانحراف معياري بلغ (1.50) للفقرة المتعلقة ب"موضوعية التغطيات"، فيما جاءت الرتبة الثانية بوسط حسابي بلغ (2.77) وبانحراف معياري بلغ (1.06) للفقرة المتعلقة ب " "شمولية التغطيات"". ورغم أن الفقرة المتعلقة ب" توازن التغطيات" حازت على وسط حسابي بلغ (2.77) إلى أن الانحراف المعياري كان أكبر من الانحراف المعياري للرتبة الثانية مما جعلها تتأخر في الرتبة الثالثة.

أما الفقرة قبل الأخيرة فقد جاءت بوسط حسابي بلغ (2.67) وبانحراف معياري بلغ (1.25) للفقرة المتعلقة ب"دقة التغطيات"، فيما جاءت الفقرة السادسة والأخيرة بوسط حسابي بلغ (2.60) وبانحراف معياري بلغ (1.27) للفقرة المتعلقة ب"النزاهة – الإنصاف".

نتائج المقارنة بين قناتي الشرقية والعراقية في محور المعايير المهنية:

يبين الجدول (4) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتب لنتائج مقارنة بين قناتي الشرقية والعراقية في مدى التزامها بالمعايير المهنية في تغطياتها لقضايا الفساد في العراق:

جدول (4)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتب مقارنة بين قناتي الشرقية والعراقية في مدى التزامها بالمعايير المهنية في تغطياتها لقضايا الفساد في العراق من وجهة نظر الإعلاميين العراقيين العاملين في القنوات الفضائية العراقية العاملة في الأردن؟

الرقم	الفقرة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	مصداقية المصادر: وهي مصادر المعلومات الأساسية في التغطيات.	الشرقية	3.25	.96	1
		العراقية	2.75	1.14	2
2	شمولية التغطيات: أي اشتمالها على أهم عناصر التغطيات الإخبارية أو التحليلية.	الشرقية	3.21	.94	1
		العراقية	2.77	1.06	2
3	موضوعية التغطيات: أي عدم شخصنة الأخبار والتغطيات والالتزام بالموضوع المطروح.	الشرقية	2.69	.96	1
		العراقية	2.78	1.50	2
4	النزاهة – الإنصاف: وهي تعني ذكر الايجابيات لوجهة النظر الأخرى وعدم الانتقاص منها.	الشرقية	3.01	.87	1
		العراقية	2.60	1.27	2
5	توازن التغطيات: من خلال تخصيص الوقت والاهتمام المتوازن بين الأطراف المختلفة.	الشرقية	2.92	.84	1
		العراقية	*2.77	1.27	2
6	دقة التغطيات: وتعني دقة المعلومة والاستناد للوثائق الرسمية والتحقق منها قبل اعتمادها.	الشرقية	3.04	.88	1
		العراقية	2.67	1.25	2

يبين الجدول (4) المتعلق بمقارنة نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري للفقرات الخاصة بالمعايير المهنية لقناتي الشرقية والعراقية أن كافة الأوساط الحسابية جاءت في المتوسط لكلا القناتين، وأن هذه الأوساط الحسابية بينت أفضلية لقناة الشرقية على قناة العراقية في خمس

فقرات من الفقرات الست استثناء الفقرة رقم (3) التي تنص على " موضـــوعية التغطيـــات: أي عدم شخصنة الأخبار والتغطيات والالتزام بالموضوع المطروح"، واحتلت قناة الشرقية الرتـــب الأولى في كل الفقرات باستثناء الفقرة المشار إليها. وتراوحت الأوساط الحسابية لقناة الـــشرقية بين (3.25– 2.69) وهي تقع في المستوى المتوسط. بينما تراوحت الأوساط الحسابية لقنـــاة العراقية بين (2.78– 260) وهي تقع في المستوى المتوسط أيضاً.

3- نتائج السؤال الثالث: ما مدى التزام قناتي الشرقية والعراقية العراقيتين ببعض مؤشـــرات ومعايير المسؤولية الاجتماعية في تغطيات قناتي الشرقية والعراقية لقضايا الفساد المالي فـــي العراق من وجهة نظر الإعلاميين العراقيين العاملين في القنوات الفضائية العراقية العاملة في الأردن؟

1- قناة الشرقية:

يبين الجدول (5) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والمستوى لنتائج الفرع المتعلـــق بقنـــاة الشرقية وعلى النحو الآتي:

جدول (5)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتب والمستوى لمدى توفر الأبعاد والمفاهيم التالية في تغطيات قناة الشرقية لقضايا الفساد في العراق من وجهة نظر الإعلاميين العراقيين العاملين في القنوات الفضائية العراقية العاملة في الأردن

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
1	حجم المعلومات في تغطية القناة.	3.30	.96	1	متوسط
2	توفر الرأي والرأي الآخر في تغطية القناة.	3.01	.99	6	متوسط
3	التفاعلية مع الجمهور التي توفرها تغطية القناة.	*3.21	.89	2	متوسط
4	متابعة تطورات القضايا في تغطية القناة (تغطيات متابعة).	3.15	.89	5	متوسط
5	توفير الشرح والتفسير للقضايا التي تتناولها تغطية القناة.	3.11	.86	4	متوسط
6	تقوم القناة بدور نقدي نحو قضايا الفساد ولا تبررها	*3.21	1.11	3	متوسط
	الوسط الحسابي الكلي	3.17	0.68		متوسط

ملاحظة: حينما يتساوى الوسط الحسابي في فقرتين يجري التفضيل وفقاً للانحراف المعياري الأقل.

يلاحظ من الجدول (5) أن الوسط الحسابي الكلي كان متوسطا إذ بلغ (3.17)، وقد جاءت الرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ (3.30) وبانحراف معياري بلغ (.96) للفقرة المتعلقة ب"حجم المعلومات في تغطية القناة"، فيما جاءت الرتبة الثانية بوسط حسابي بلغ (3.01) وبانحراف معياري بلغ (.89) للفقرة المتعلقة ب "التفاعلية مع الجمهور التي توفرها تغطية القناة".

أما الفقرة قبل الأخيرة فقد جاءت بوسط حسابي بلغ (3.15) وبانحراف معياري بلغ (.89) للفقرة المتعلقة ب"متابعة تطورات القضايا في تغطية القناة "، فيما جاءت الفقرة السادسة

والأخيرة بوسط حسابي بلغ (3.01) وبانحراف معياري بلغ (.99) للفقرة المتعلقة ب"تـــوفر الرأي والرأي الآخر في تغطية القناة".

2- قناة العراقية:

يبين الجدول (6) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والمستوى لنتائج الفرع المتعلـــق بقنـــاة الشرقية وعلى النحو الآتي:

جدول (6)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتب والمستوى لمدى توفر أبعاد ومفاهيم المسؤولية الاجتماعية في تغطيات قناة العراقية لقضايا الفساد في العراق من وجهة نظر الإعلاميين العراقيين العاملين في القنوات الفضائية العراقية العاملة في الأردن

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
1	حجم المعلومات في تغطية القناة.	2.75	1.33	4	متوسط
2	توفر أطروحات الرأي والرأي الآخر فـــي تغطية القناة.	2.62	1.17	5	متوسط
3	التفاعلية مع الجمهور التي توفرها تغطية القناة.	2.92	1.12	1	متوسط
4	متابعة تطورات القضايا في تغطية القناة (تغطيات متابعة).	2.88	1.10	3	متوسط
5	توفير الشرح والتفسير للقضايا التي تتناولها تغطية القناة.	3.21	1.04	2	متوسط
6	تقوم القناة بدور نقدي نحو قضايا الفساد ولا تبررها	2.56	1.37	6	متوسط
	الوسط الحسابي الكلي	2.76	1.00		متوسط

يلاحظ من الجدول (6) أن الوسط الحسابي الكلي كان متوسطا إذ بلغ (2.76)، وقد جاءت الرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ (2.92) وبانحراف معياري بلغ (1.12) للفقرة المتعلقة ب"التفاعلية مع الجمهور التي توفرها القناة"، فيما جاءت الرتبة الثانية بوسط حسابي بلغ (2.89) وبانحراف معياري بلغ (1.04) للفقرة المتعلقة ب "توفير الشرح والتفسير للقضايا التي تتناولها تغطية القناة".

أما الفقرة قبل الأخيرة فقد جاءت بوسط حسابي بلغ (2.62) وبانحراف معياري بلغ (1.17) للفقرة المتعلقة ب"توفر أطروحات الرأي والرأي الآخر في تغطية القناة"، فيما جاءت الفقرة السادسة والأخيرة بوسط حسابي بلغ (2.56) وبانحراف معياري بلغ (1.37) للفقرة المتعلقة ب"تقوم القناة بدور نقدي نحو قضايا الفساد ولا تبررها".

نتائج المقارنة بين قناتي الشرقية والعراقية في محور أبعاد ومفاهيم المسؤولية الاجتماعية:

يبين الجدول (7) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتب لنتائج مقارنة بين قناتي الشرقية والعراقية في مدى توفر أبعاد ومفاهيم المسؤولية الاجتماعية في تغطياتها لقضايا الفساد في العراق:

جدول (7)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري والرتب لنتائج مقارنة بين قناتي الشرقية والعراقية في مدى توفر أبعاد ومفاهيم المسؤولية الاجتماعية في تغطياتها لقضايا الفساد في العراق من وجهة نظر الإعلاميين العراقيين العاملين في القنوات الفضائية العراقية العاملة في الأردن

الرقم	الفقرة	القناة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	حجم المعلومات في تغطية القناة.	الشرقية	3.30	.96	1
		العراقية	2.75	1.33	2
2	توفر الرأي والرأي الآخر في تغطية القناة.	الشرقية	3.01	.99	1
		العراقية	2.62	1.17	2
3	التفاعلية مع الجمهور التي توفرها تغطية القناة.	الشرقية	3.21*	.89	1
		العراقية	2.92	1.12	2
4	متابعة تطورات القضايا في تغطية القناة (تغطيات متابعة).	الشرقية	3.15	.89	1
		العراقية	2.88	1.10	2
5	توفير الشرح والتفسير للقضايا التي تتناولها تغطية القناة.	الشرقية	3.11	.86	2
		العراقية	3.21	1.04	1
	تقوم القناة بدور نقدي نحو قضايا الفساد ولا تبررها	الشرقية	3.21*	1.11	1
6		العراقية	2.56	1.37	2

يبين الجدول (7) المتعلق بمقارنة نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري للفقرات الخاصة بأبعاد ومفاهيم المسؤولية الاجتماعية لقناتي الشرقية والعراقية أن كافة الأوساط الحسابية جاءت في المستوى المتوسط لكلا القناتين، وأن هذه الأوساط الحسابية بينت أفضلية لقناة الشرقية على قناة العراقية في خمس فقرات من الفقرات الست باستثناء فقرة رقم (5) " توفير الشرح والتفسير للقضايا التي تتناولها تغطية القناة". وتراوحت الأوساط الحسابية لقناة

الشرقية بين (3.30− 3.01) وهي تقع في المستوى المتوسط. بينمـــا تراوحـــت الأوســـاط الحسابية لقناة العراقية بين (3.21− 2.56) وهي تقع في المستوى المتوسط أيضاً.

الفصل الخامس

مناقشة نتائج الدراسة

يشتمل هذا الفصل على مناقشة لنتائج الأسئلة كما ظهرت في الفصل الرابع، وعلى النحو الآتي:

1- مناقشة نتائج السؤال الأول: ما طبيعة ظاهرة الفساد المالي في العراق بعد تغيير النظام العراقي عام 2003 من وجهة نظر الإعلاميين العراقيين العاملين في القنوات الفضائية العراقية العاملة في الأردن؟

بينت نتائج هذا السؤال في الجدول (1) أن غالبية الإعلاميين العراقيين المستجيبين أجابوا بوجود فساد مالي في العراق بنسبة عالية جدا، وتراوحت الموافقة بين "كبير جدا" بتكرار (67) وبنسبة (91.8%) و"كبير" بتكرار (6) وبنسبة (8.2%)، أما البدائل الأخرى فلم يتم اختيارها. وهذا يعني أن كافة أفراد العينة (73) بنسبة (100%) يعتقدون بوجود فساد مالي في أجهزة الدولة العراقية من وجهة نظرهم.

وتشير هذه النتائج إلى أن وجود الفساد المالي أمر لا خلاف عليه بين أفراد عينة الدراسة، مما يعني أن الفساد أصبح ظاهرة لا يختلف عليها بل يختلف على أسبابها وطرق معالجتها. وهذا ما أشارت إليه إحصائيات ودراسات سابقة بعضها عراقي وبعضها الآخر صادر من جهات دولية. وقد أشارت مصادر مختلفة إلى أن العراق أصبح يحتل مركزا متقدما في سلم الدول في مجال انتشار الفساد.(علي، 2011) وكان مسحٌ أجراه سالم النجفي في وقت مبكر من المرحلة الجديدة في العام (2004) قد بين أن 57% من العراقيين الذين تم استطلاع رأيهم بالفساد شعروا أو لمسوا أن الفساد منتشر جداً في العراق في ظل أوضاع الاحتلال. (النجفي، 2004، 817)

كذلك، فقد أظهرت إحصائيات هيئة النزاهة العراقية أن الأموال المهدورة جراء الفساد الإداري في الوزارات العراقية في العامين (2008- 2007) بلغ بحدود (7.5) مليار دولار موزعة على عدد من الوزارات والدوائر والهيئات، مما يعني أن الفساد المالي أصبح واقعاً ملموساً وعميقاً في مؤسسات الدولة والمجتمع. (محمد، سعاد، 2008)

أما بالنسبة لمحور تأثير الفساد المالي على مناحي الحياة المختلفة في العراق، فقد أيد (70) صحفياً من الإعلاميين المستجيبين بنسبة (95.9%) وجود تأثير كبير جدا أو كبير للفساد المالي على مختلف مناحي الحياة المختلفة في العراق. وهذا أمر بات ملموساً في الحياة العامة للعراقيين ويلمسونه في تعاملاتهم اليومية مع بعض الوزارات والدوائر والهيئات الحكومية وحتى بعض هيئات القطاع الخاص والقطاع الأهلي المدني.

ويشير الدكتور صباح ياسين بأن مرض الفساد الذي يصيب مرفقا ما أو يحمل جرثومتة شخص أو مجموعة محددة من الأشخاص قد يؤدي إلى ضرر تُحسب تكلفته وتقاس نتائجه إحصائياً وفق مؤشرات مادية محددة، ولكن الأذى الذي يمكن أن تتركه جرثومة الفساد في رسالة الإعلام تؤدي إلى ضرر لا يمكن معرفة نتائجه وآثاره المستقبلية، وموقع الخطورة هو في حجم الإفساد وقصديته وطبيعة الوسائل التي تحمله. (ياسين، 2004)

وقد أشار علي النعيمي (2008) إلى أن ظاهرة تفشي الفساد الإداري والمالي قد أضرت بالبلاد وجعلته يسير باتجاه معاكس من إعادة بناء الإنسان. ويشير أحمد صبري (2014) إلى أن الفساد الذي يسود في العراق يبدو في الكثير من مشاريع البنية التحتية والخدمات الأساسية التي يحتاجها المواطن، ومن ذلك أن الفساد أبقى الكثير من بيوت العراقيين مظلمة تخلو من الضوء، وهذا ينعكس على المشاريع التي نفذت أو ستنفذ في العراق.

2- مناقشة نتائج السؤال الثاني: ما مدى التزام قناتي الشرقية والعراقية العراقيتين بالمعايير المهنية في تغطياتها لقضايا الفساد في العراق من وجهة نظر الإعلاميين العراقيين العاملين في القنوات الفضائية العراقية العاملة في الأردن؟

3- قناة الشرقية:

بينت نتائج هذا السؤال في الجدول (2) أن الوسط الكلي لفقرات هذا السؤال جاءت في المستوى المتوسط (3.06) وكان ترتيب الفقرات للمعايير المهنية لقناة الشرقية كالآتي مرتبة تنازليا: مصداقية المصادر، ثم شمولية التغطيات، ثم دقة التغطيات، ثم النزاهة والإنصاف في التغطيات، ثم موضوعية التغطيات، ثم أخيراً توازن التغطيات.

وتشير هذه النتائج إلى أن قناة الشرقية تولي اهتماماً أكبر لمعيار "مصداقية المصادر" على غيرها من المعايير، وعرفت المصداقية إجرائيا في الاستبانة وفي هذه الدراسة بأنها "مصداقية مصادر المعلومات الأساسية في التغطيات"، ثم يأتي معيار "شمولية التغطيات" الذي عرف بأنه اشتماله على "عناصر التغطيات الإخبارية أو التحليلية" وهذه العناصر قد تكون مفهوم نسبي يختلف من قناة إلى أخرى، لكنه عموماً يجب أن يتضمن الإجابة على الأسئلة الخمسة المعروفة وهي أسئلة (ومن؟ وماذا؟ وأين؟ ومتى؟ ولماذا؟). وهي القاعدة المعروفة في الصحافة بقاعدة الأسئلة الخمسة (5Ws).

ويعتبر اعتماد الوسيلة الإعلامية على مصادر موثوقة في تغطية قضايا حساسة تهم المواطنين أمر مهم جداً، وقد لاحظ عبد العزيز الرشيد (2010) أن جريدة البرلمان العراقية نجحت في تحمل مسؤولية كشف أبعاد ظاهرة الفساد عبر تقاريرها الإخبارية. وذلك باعتمادها على معلومات واقعية مدعومة وبيانات وأرقام إحصائية تم اعتمادها من مصادر رسمية موثوقة.

4- قناة العراقية:

بينت نتائج هذا السؤال في الجدول (3) أن الوسط الحسابي الكلـــي كـــان متوســـطا إذ بلـــغ (2.72)، وكان ترتيب الفقرات للمعايير المهنية لقناة العراقية كالآتي مرتبة تنازلياً:

موضوعية التغطيات، ثم شمولية التغطيات، ثم توازن التغطيات، ثم دقة التغطيات، ثم أخيراً "النزاهة والإنصاف" في التغطيات.

وتشير هذه النتائج إلى أن قناة العراقية أعطت جلً اهتمامها لموضوعية التغطيات وشموليتها باعتبارها قناة حكومية ويجب عليها تجنب أي أبعاد شخصية أو طائفية أو فئوية. وربما يمكن تفسير أن معيار "النزاهة والإنصاف" جاء في آخر القائمة لأن القنوات الحكومية غالبـــاً مـــا تتبنى وجهة نظر الحكومات مما يجعل تغطياتها أقل إنصافاً ونزاهة، وعلى الأقل من وجهة نظر بعض المشاهدين.

مناقشة نتائج المقارنة بين قناتي الشرقية والعراقية في محور المعايير المهنية:

بينت نتائج هذا السؤال في الجدول (4) المتعلق بمقارنة نتائج الفقرات الخاصة بالمعايير المهنية لقناتي الشرقية والعراقية أن كافة الأوساط الحسابية جاءت في المتوسط لكلا القناتين، وأن هـــذه الأوساط الحسابية بينت أفضلية لقناة الشرقية على قناة العراقية في خمس فقرات مـــن الفقـــرات الست باستثناء الفقرة رقم (3) التي تنص على " موضوعية التغطيات: أي عدم شخصنة الأخبار والتغطيات والالتزام بالموضوع المطروح"، واحتلت قناة الشرقية الرتب الأولى في كل الفقرات باستثناء الفقرة المشار إليها المتعلقة بموضوعية التغطيات.

ويمكن تفسير تلك النتائج بما يأتي:

1- على الرغم من ظهور أفضلية لتغطيات قناة الشرقية، فإن الأوساط الحسابية التي ظهرت بين القناتين كانت في المدى المتوسط لكلا القناتين، وبالتالي فإن الفروق ليست كبيرة جدا بينهما.

2- أن قناة الشرقية أكثر حرية أثناء قيامها بتغطيات تتعلق بقضايا الفساد المالي لأن هذه القضايا تمس العديد من الأجهزة الحكومية ودوائر وهيئات الدولة، فيما تبدو قناة العراقية أقل حرية وبالتالي أقل مهنية بسبب التزامها بتعليمات أو سياسات الحكومة تجاه الأخبار والتغطيات المتعلقة بقضايا الفساد وغيرها من القضايا. ويشير الصحفي العراقي الدكتور نبيل جاسم (2014) في مقابلة معه أجرتها الباحثة إلى أنه من الخطأ الشائع اعتبار تلفزيون العراقية تلفزيونا حكومياً، فهو تلفزيون الدولة، لكن الخلل السياسي القائم أدى إلى أن تتحول قناة العراقية من شبكة كبيرة يفترض أنها تقدم خدمة عامة للمجتمع إلى جهاز عملاق للدعاية الحكومة.

كذلك يشير عبد المجيد (2014) في مقابلة معه أجرتها الباحثة أنه رغم أن بعض القنوات الفضائية العراقية تصدت لظاهرة الفساد كالشرقية والبغدادية بشكل عام ، لكن الإعلام العراقي لم ينجح لحد الآن في أن يكون إعلام مهني حقيقي لأنه أصبح مجرد إعلام يعبر عن توجهات سياسية وأجندات معينة كونه إعلام أجندات وهو مقصر جداً كونه ليس إعلام حقيقي يقوم بدوره على أكمل وجه بسبب هذه الأجندات. وهذا الأمر هو ما أشارت له نظرية ترتيب الأولويات أو الأجندة، لكن الأجندة هذه إما أن تكون أجندة أقرب إلى اهتمامات الجمهور والمجتمع أو أن تكون مفروضة على الوسيلة الإعلامية من قبل النظام السياسي والمتنفذين فيه أو من قبل جهات السوق والإعلان أو حتى من قبل بعض مراكز القوى الاجتماعية كالعشائرية أو الطائفية.

ويؤكد الدكتور نبيل جاسم (2014) "أن القنوات العراقية بالمطلق كانت غير احترافية وغير ناضجة وغير كفؤة، لذلك لم تقدم هذه القنوات أي حلول، وكان تصديها قاصراً ومُسيساً وذلك

يعود لعدة أسباب منها: غياب الاحترافية العالية، وغياب الحرية، وأهم نقطة هو غياب المعلومات."

3- مناقشة نتائج السؤال الثالث: مدى التزام قناتي الشرقية والعراقية العراقيتين ببعض مؤشرات ومعايير المسؤولية الاجتماعية في تغطيات قناتي الشرقية والعراقية لقضايا الفساد في العراق من وجهة نظر الإعلاميين العراقيين العاملين في القنوات الفضائية العراقية العاملة في الأردن؟

1- قناة الشرقية:

بينت نتائج هذا السؤال في الجدول (5) أن الوسط الحسابي الكلي كان متوسطا إذ بلغ (3.17)، وكان ترتيب الفقرات لمفاهيم المسؤولية الاجتماعية لقناة الشرقية كالآتي مرتبة تنازلياً:

حجم المعلومات في تغطية القناة. ثم التفاعلية مع الجمهور التي توفرها تغطية القناة، ثم تقوم القناة بدور نقدي نحو قضايا الفساد ولا تبررها، ثم توفير الشرح والتفسير للقضايا التي تتناولها تغطية القناة. ثم متابعة تطورات القضايا في تغطية القناة (تغطيات متابعة). ثم أخيراً توفر الرأي والرأي الآخر في تغطية القناة.

2- قناة العراقية:

بينت نتائج هذا السؤال في الجدول (6) أن الوسط الحسابي الكلي كان متوسطا إذ بلغ (2.76).

وكان ترتيب الفقرات للمؤشرات ومفاهيم المسؤولية الاجتماعية لقناة العراقية كالآتي مرتبة تنازلياً:

التفاعلية مع الجمهور التي توفرها تغطية القناة. ثم توفير الشرح والتفسير للقضايا التي تتناولها تغطية القناة. ثم متابعة تطورات القضايا في تغطية القناة (تغطيات متابعة). ثم حجم المعلومات في تغطية القناة. ثم توفر أطروحات الرأي والرأي الآخر في تغطية القناة. ثم أخيراً تقوم القناة بدور نقدي نحو قضايا الفساد ولا تبررها.

وهنا أيضاً يمكن العودة إلى تفسير نظرية الأجندة وترتيب الأولويات في تفسير هذه النتائج التي تدل على أن القناة الفضائية ربما استجابت لاهتمامات جمهور المشاهدين، فظهر في رأس قائمة اهتماماتها متابعة تطورات قضايا الفساد لأن في ذلك استجابة لرغبات الجمهور العراقي الذي يبدي اهتماماً كبيرا بمتابعة مثل هذه الأخبار، وظهر كذلك أن القناة تهتم بتزويد جمهور المشاهدين بأكبر قدر ممكن من المعلومات عن جوانب هذه القضايا، وجاء في نهاية هذه القائمة عملية النقد مما يعني أن هذه العملية هي الأقل اهتماماً في سلم الأولويات بالنسبة لقناة العراقية، وهذا قد يفسر على أن قناة العراقية لا تستطيع توجيه نقد كافٍ لأن أغلب قضايا الفساد المالي تدور حول أداء المؤسسات الحكومية والمسؤولين الحكوميين الذين يؤثرون بدورهم على أداء القناة في تغطيتها لهذا الموضوع الحساس.

ويشار إلى أن أهم المبادئ التي تقوم عليها نظرية المسؤولية الاجتماعية إعطاء الحقيقة إلى الفرد ولا يحق التستر عليها ولا يجوز تزويد الفرد بمعلومات كاذبة أو ناقصة وممارسة النقد البناء.

مناقشة نتائج المقارنة بين قناتي الشرقية والعراقية في محور أبعاد ومفاهيم المسؤولية الاجتماعية:

بينت نتائج هذا السؤال في الجدول (7) المتعلق بمقارنة نتائج الفقرات الخاصة بأبعاد ومفاهيم المسؤولية الاجتماعية لقناتي الشرقية والعراقية أن كافة الأوساط الحسابية جاءت في المستوى المتوسط لكلا القناتين، وأن هذه الأوساط الحسابية بينت أفضلية لقناة الشرقية على قناة العراقية في خمس فقرات من الفقرات الست باستثناء فقرة رقم (5) " توفير الشرح والتفسير للقضايا التي تتناولها تغطية القناة".

ويمكن تفسير هذه النتائج بأن القنوات الحكومية أو الرسمية أقل اهتماماً بمؤشرات ومعايير المسؤولية الاجتماعية لأنها لا تعطي المنافسة اهتماماً كبيراً لأنها أصبحت قنوات حكومية بدل أن تكون قنوات للدولة بجميع مكوناتها كما أشار الصحفي نبيل جاسم (2014) وهذا ما يضعف من مدى التزامها بالمسؤولية الاجتماعية لأنها تلتزم بسياسات يجري رسمها وإقرارها في الجهات الحكومية المعنية، مما يقلل من هامش الاجتهاد والمبادرة أمام هذه القنوات، ومما ينتج عنه أفضلية للبعض القنوات الخاصة.

وتشير نظرية المسؤولية الاجتماعية في الإعلام إلى أنه ينبغي على الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى الإسهام في التزامات معينة للمجتمع، وأنه يمكن لوسائل الإعلام تنفيذ التزاماتها تجاه المجتمع من خلال احترام المعايير المهنية لنقل المعلومات كالحقائق والدقة والموضوعية والتوازن. (McQuail D., 2005)

خاتمة عامة:

بينت الدراسة عددا من النتائج والملاحظات وكان أهمها ما يأتي:

- أن الفساد المالي في العراق أصبح ظاهرة محسوسة وشائعة أقرت بها هيئة النزاهة العراقية ومنظمات دولية أخرى، وعكست تقارير الهيئات والمنظمات الدولية مستويات كبيرة جدا من الفساد المالي.

- بينت نتائج المسح إدراك الإعلاميين العراقيين العاملين في القنوات التلفزيونية العراقية وجود ظاهرة الفساد، وعكست حجم التأثير الكبير لهذه الظاهرة على حياة العراقيين.

- قامت قناتي الشرقية الخاصة والعراقية الرسمية بتغطية قضايا الفساد المالي ولم تتجاهلان وجودها، وزاد اهتمام قناة الشرقية عن قناة العراقية بهذا الخصوص.

- عكست النتائج أفضلية محددة لتغطيات قناة الشرقية مقابل قناة العراقية في مدى الالتزام بالمعايير المهنية ومعايير المسؤولية الاجتماعية للتغطيات.

- إن استمرار ظاهرة الفساد المالي بات يهدد الدولة ويهدد المجتمع العراقي نفسه، ويخشى أن يتسلل هذا الفساد لوسائل الإعلام نفسها.

توصيات الدراسة:

بناء على النتائج التي توصلت لها الدراسة، توصي الباحثة بالآتي:

1- بما أن ظاهرة الفساد ظاهرة شاملة وواسعة وتطال جوانب الحياة المختلفة في العــراق، فيجب توفير تعاون بين عدد من الأطراف والجهات والقطاعات الحكومية والمنظمات الأهلية لمكافحة هذه الظاهرة كل حسب دوره وإمكانياته وصلاحياته، بما في ذلك وسائل الإعلام إلى جانب مؤسسات المجتمع الأخرى.

2- أهمية توافق الإعلاميين العراقيين على مبادئ وقواعد ومعايير مهنية وأخلاقية تــوجههم وتضبط أعمالهم أثناء قيامهم بواجباتهم في تغطية قضايا الفساد بشكل عام والفــساد المــالي بشكل خاص، مع التركيز على الموضوعية والدقة ومصداقية المصادر والتوازن وتعريــف هذه المفاهيم أو المعايير بحيث تكون واضحة للجميع، مع وضع قواعد وتعليمات تنفيذيــة أو عقابية للمخالفين.

3- أهمية مساهمة الجهات النقابية، مثل نقابة لصحفيين العراقيين، وبعض الجهات الأكاديمية الأخرى بإقامة دورات تدريبية للصحفيين تساعدهم على الالتزام بالمعايير المهنية في أعمالهم لكي لا تظل هذه المعايير مفاهيم نظرية يختلف فهمها من صحفي إلى آخر، أو من مؤســسة إعلامية إلى أخرى.

4- ضرورة إجراء بحوث ودراسات متجددة في محور المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام تجاه قضايا المجتمع المختلفة بما في ذلك قضايا الفساد وسبل مواجهته أو مكافحته عن طريق وسائل الإعلام، خصوصاً وأن معايير المسؤولية الاجتماعية ما تزال غير واضحة بما فيــه

الكفاية وهي حقل دراسي جديد بالنسبة للبحوث العربية ولوسائل الإعلام العربية في حدود علم الباحثة التي تطرقت لهذا المحور وبعد أن اطلعت على بعض الأدبيات في هذا الحقل.

5- أهمية تعزيز مساحة الحرية والمسؤولية من قبل المؤسسات الإعلامية في تناول قضايا الفساد وكافة القضايا التي تهم المجتمع بما في ذلك قدرتها على توجيه النقد للمسؤولين الحكوميين لأن النقد هو أحد أهم الوسائل لمعالجة الأخطاء والحد من الفساد ومتابعة الفاعلين مما يساعد القضاء والجهات المسؤولية على القيام بدورها في هذا الجانب.

6- ضرورة أن تلتزم وسائل الإعلام الخاصة بانتهاج الموضوعية والمسؤولية وتجنب الاعتماد على الأجندات الخاصة أو الشخصية التي قد تتسلل إليها من خلال الضغوط أو من خلال الإغراءات والرشاوى المالية وفضح كل أساليب الضغط والإفساد المالي والمعنوي.

مراجع الدراسة:

الكتب العربية:

- أبو إصبع، صالح خليل، (2006)، **الاتصال والإعلام في المجتمعــات المعاصــر**، ط5، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

- أبو أصبع، صالح خليل(1998) **العلاقات العامة والاتصال الإنساني**، عمان، دار الشروق.

- أبو دية، أحمد وآخرون(2007) **المساءلة والمحاسبة تشريعاتها في الأقطار العربية**، بيروت، المنظمة العربية لمكافحة الفساد.

- الباز، شهيدة (2004) مداخلة: في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربيــة بالتعــاون مــع المعهــد الــسويدي بالإسكندرية. ص 501.

- بشارة، عزمي(2010) الكلمة الرئيسية في: **الإعلام ومسيرة الإصلاح في الأقطار العربيــة:** المنظمة العربية لمكافحة الفساد، الإعلام ومسيرة الإصلاح فــي الأقطــار العربيــة: بحــوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، مركز دراسات الوحــدة العربية.. ص 75-78.

- جرادات، ناصر وأبو الحمــام، عزام (2012) **المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمنظمات**، عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع.

- حسام الدين، محمد (2003) **المسؤولية الاجتماعية للصحافة**، القــاهرة، الــدار المــصرية للنشر.

- داود، عماد الشيخ (2004) الشفافية ومراقبة الفساد، **في الفساد والحكم الصالح فـي الـبلاد العربية**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية ص 135-169.

- الدجاني، نبيل (2010) ورقة بحثية بعنوان" الإعلام العربي وصناعة الرأي العـام: الـدور المفقود، في: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، **الإعلام ومسيرة الإصلاح في الأقطـار العربيـة:** بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، مركز دراسـات الوحدة العربية. ص 207- 2010.

- الدليمي، عبد الرزاق، (2012). **التحرير الصحفي**. عمان، دار المـسيرة للنـشر والتوزيـع والطباعة.

- هيئة النزاهة العراقية (2012) **التقرير السنوي لسنة 2012**. بغداد.

- سميسم حميدة (2005) **نظريات الرأي العام**، القاهرة، الدار الثقافية للنشر.

- شاكر، عطا الله (2011) **إدارة المؤسسات الإعلامية**، دار أسامة للنشر والتوزيـع، عمـان، الأردن.

- صالح، سليمان (2005) **أخلاقيات الإعلام**، الكويت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

- ياسين، صباح (2010) الورقة النقاشية الأولى، في: **الإعلام ومسيرة الإصلاح في الأقطـار العربية:** بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، المنظمة العربية لمكافحة الفساد. ص 173-176.

- الظفيري، علي (2010) الورقة الثالثة في: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، **الإعلام ومسيرة الإصلاح في الأقطار العربية:** بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربيـة لمكافحـة الفساد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. ص 83- 87.

- عبد الحميد، محمد (2004) **المنهج العلمي في البحوث العلمية**، القاهرة، عالم الكتب.

- العبد الله، مي (2005) **نظريات الاتصال، بيروت**، دار النهضة العربية.

- عبود، سالم محمد (2008) **ظاهرة الفساد الإداري والمالي** ، بغداد.

- عمر، السيد احمد مصطفى (2008) **البحث العلمي، مفهومه..إجراءاته..ومناهجه**.الكويت، مكتبة الفلاح.

- العبد، جورج (2004) العوامل والآثار في النمو الاقتصادي والتنمية، في: **الإعلام ومسيرة الإصلاح في الأقطار العربية:** بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ص 209- 236.

- مراد ، كامل خورشيد (2011) **الاتصال الجماهيري والإعلام**، ط1، عمان، دار المسيرة.

- مسرة، أنطوان (2004) "دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد"، في ملف: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: الحلول والمعالجات" في **المستقبل العربي**، السنة 27، العدد 310 (كانون الأول/ ديسمبر 2004) ص 126-147.

- المغربي، كامل (2011) **أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، ط4، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

- منظمة الشفافية الدولية (2013) **تقرير الفساد للعام 2013**. بغداد.

- المنظمة العربية لمكافحة الفساد (2010) الإعلام ومسيرة الإصلاح في الأقطار العربية: **بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- المنظمة العربية لمكافحة الفساد (2009) **البنية الاقتصادية في الأقطار العربيـة وأخلاقيات المجتمع:** الحلقة النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- المنظمة العربية لمكافحة الفساد (2008) **النزاهة في الانتخابات البرلمانية: مقوماتها وآلياتها في الأقطار العربية:** بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- النجفي، سالم توفيق (2004) دراسة حالة العراق تحت الاحتلال. في ملف: **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية،** بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية.. ص 807-825.

- نصر، حسني محمد (2010) **قوانين وأخلاقيات العمل الإعلامي،** دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة.

- الفار، محمد جمال (2006) **المعجم الإعلامي،** عمان، دار المشرق الثقافي.

- ياسين، صباح (2010) مداخلات في: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، **الإعلام ومسيرة الإصلاح في الأقطار العربية:** بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربيـة لمكافحة الفساد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. ص 95 - 96.

- ياسين، صباح (2004) **عوامل الفساد وآثاره في الثقافة والإعلام، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية،** بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، ص 309- 339.

- يعقوبيان، بولا (2010) مداخلات في: **الإعلام ومسيرة الإصلاح في الأقطار العربية:** بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، المنظمة العربية لمكافحة الفساد. ص 100.

الدراسات والبحوث:

- ارتيمة، إيمان نهار (2013) اتجاهات قادة الرأي في الأردن نحو برامج التنمية السياسية التلفزيونية في: التلفزيون الأردني وقناة رؤيا الخاصة (دراسة مقارنة في الفترة أكتوبر 2012/ أيار 2013).

- البدر، قيس سعود (2012) مدى التزام الصحافة المطبوعة وصحافة الإنترنت بالمعايير المهنية من وجهة نظر الجمهور الكويتي (دراسة مقارنة) (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط).

- الدبيسي، عبد الكريم(2011) المعايير المهنية في الصحافة الإلكترونية الأردنية: دراسة مسحية لأساليب الممارسة المهنية في الصحافة الإلكترونية الأردنية، في: **مجلة دراسات الاتصال والتنمية**، بيروت، العدد (5) السنة 2012.

- الحسن، نديم ربحي محمد (2008)، اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو المحطات الفضائية العربية (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط).

- خلف، فاطمة إبراهيم (2011) السياسة المالية والفساد الإداري والمالي: دراسة تطبيقية في مصر للمدة 1980- 2008. **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد 4، العدد 7، السنة 2011.

- الطويسي، باسم (2008) "ما هي المهنية الإعلامية (1)"، جريدة العرب اليوم، 2008/7/20.

- المجالي، عبد الله محمود (2012) اتجاهات الصحفيين الأردنيين نحو قضايا الفساد الإداري. (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط)

- مركز الحكم الرشيد للدراسات (2006)" دراسة للرأي العام حول حالة الفساد في الأردن وفعالية مؤسسات محاربته"، الجامعة الأردنية.

- المهداوي، فارس حسن شكر(2009) أخبار العراق في الفضائيات العربية: تحليل مضمون لأخبار العراق في قناتي "الجزيرة" و"العربية" الفضائيتين.(أطروحة دكتوراه في الإعلام والاتصال، مقدمة إلى مجلس كلية الآداب والتربية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك).

- نافعة حسن (2004)"دور المؤسسات الدولية ومنظمة الشفافية في مكافحة الفساد"، في ملف: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: الحلول والمعالجات" في المستقبل العربي، السنة 27، العدد 310 (كانون الأول/ ديسمبر 2004) ص 126-147.

- منتدى الرياض الاقتصادي (2013) «الفساد الإداري والمالي.. الواقع والآثار وسبل الحدّ منه»، الرياض.

- محمد، كاوه (2013) تجربة القنوات الفضائية العراقية في عرض معالجة الأزمة الراهنة، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة).

- عبيد، نهى عاطف عدلي العبد.(2006). " دور نشرات الأخبار في القنوات الفضائية العربية في ترتيب أولويات الجمهور المصري نحو القضايا المصرية والعربية والدولية. (رسالة دكتوراه غير منشورة – القاهرة: قسم الإذاعة والتليفزيون كلية الإعلام جامعة القاهرة).

- عبد العزيز الرشيد (2010) "دور الصحافة في تدعيم تنفيذ آليات الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد(دراسة تحليلية لجريدة البرلمان"نموذجا).

- العجمي، سالم فالح (2013) تقييم الشباب الجامعي لدور الصحافة الرياضية الكويتية في معالجة الفساد في الوسط الرياضي. (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط)

- الفضلي، محمد سلطان (2010) دور القنوات الفضائية الكويتية الخاصة في تشكيل الرأي السياسي للمواطن الكويتي.(رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط)

- الفضيل، محمود عبد (2004) الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، في: المستقبل العربي، السنة 27، العدد 309 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2004) ص 34- 30.

المراجع الأجنبية:

- Defluer, Melvin L. & Rokeach, and Sandra Bale (1992) **Theories of Mass Communication** (5th Edition Publisher: Allyn & Bacon).

- Jems, S. (2006). The Effect of Media on The Political Behavior of Citizen, Soc. Forces, 54(7), pp. 46- 86.

Frederick Stapenhurst, Petter Langseth (1997) "The role of the public administration in fighting corruption". **International Journal of Public Sector Management** 08/1997

-McQuail D., (2005) Mass Communication Theory, 5edition. New Delhi, Vistaar Publication. PP.116-118.

-Merri. C. John (1983) Global Journalism, London: Longman.

- Sidny, K. &, Dennis D. (2008). The Effect of media on The Political Behavior, City Community, 18 (5), pp 112-136.

مصادر على الإنترنت:

- المحجوبي، خالد إبراهيم (2010) الإعلام والتنمية : نظرة في الترابطية والتفاعلية، **مجلة الحوار المتمدن**- العدد: 2937 - 2010 / 3 / 7 - 03:09

الرابط: http://www.ahewar.org/debat/nr.asp

- محمد، سعاد عبد الفتاح (2009) الفساد المالي والإداري، المشكلة والحلول، في موقع - المنظمة الوطنية لمكافحة الفساد وحماية المال العام (نسكو).

http://www.nscoyemen.com/index3.php?id=6&id2=134

- الكعبي، عبد الستار (2013) **مجلة القلعة**، العدد (371) بتاريخ 2013/6/2

http://www.alkal3a.net/index.php

- عبد النبي، زيد مجبل، وكاظم، صالح حسن (2010) الجهات المكلفة بمحاربة الفساد في العراق. بحث منشور على موقع هيئة النزاهة العراقية.(2014)

http://www.nazaha.iq/pdf_up/1547/pp3.pdf

- علي، سارة (2011) "استشراء الفساد الإداري والمالي في العراق بعد الغزو الأمريكي للعراق" في موقع المسلم على الإنترنت:

http://almoslim.net/node/97976

- الشمري، جواد كاظم (2013)"الفساد الإداري في العراق .... والمعالجة المطلوبة" **مجلة الفرات**، العدد الثاني. 2013.

http://www.fcdrs.com/mag/issue-2.html

- النعيمي، علي (2008) "الفساد الإداري والقانوني في العراق" في: الحوار المتمدن، على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=127933

- موقع قناة الشرقية http://www.alsharqiya.com/

- موقع ويكبيديا: http://ar.wikipedia.org

- موقع محطة BBC العربية (2013): على الرابط:

http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2013/12/131203_transparency_report_corruption.shtml?print=1

- منظمة الشفافية الدولية (2013) على الرابط:

- http://www.transparency.org/whatwedo/pub/global_corruption_barometer_2013

مراجع المقابلات:

- صبري، أحمد (إعلامي وكاتب صحفي عراقي) (2014) مقابلة في عمان بتاريخ 2014/2/12

- عبد المجيد، غضنفر، (مدير الأخبار في قناة اي ان بي العراقية) (2014) مقابلة في عمان بتاريخ 2014/2/12

- نبيل جاسم (مدير قناة دجلة الفضائية) (2014) مقابلة في عمان بتاريخ 2014/2/14

ملاحق الدراسة:

ملحق رقم (1) أسئلة المقابلات

أسئلة مقابلة

دراسة ماجستير بعنوان تغطية قناتي الشرقية والعراقية لقضايا الفساد المالي في العراق من وجهة نظر قادة رأي الإعلاميين العراقيين

اعداد :اسيل مزهر الجنابي

كلية الإعلام– جامعة الشرق الأوسط

2014

الأسئلة:

س1– هل تعتقد ان قنوات التلفزيون الفضائية العراقية تصدت في تغطياتها لظاهرة الفساد بشكل جدي؟ هل كانت معالجتها بناءة ؟وهل قدمت حلولا لها؟

س2– ما الفرق بين القنوات الحكومية والقنوات الخاصة في تغطياتها بما يتعلق بقضايا الفساد المالي والإداري؟

ملحق رقم (2) استبانة الدراسة

جامعة الشرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

تغطية قناتي الشرقية والعراقية لقضايا الفساد المالي في العراق من وجهة نظر قادة رأي الإعلاميين العراقيين.

أعزائي الكرام

أقوم حاليا بإجراء دراسة تهدف إلى التعرف على طبيعة تغطية قناتي الشرقية والعراقية لقضايا الفساد المالي في العراق، وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإعلام من كلية الإعلام – جامعة الشرق الأوسط (الأردن).

ولهذه الغاية تم الاعتماد على أداة الاستبانة لمسح عينة من قادة الرأي يمثلهم الصحفيون والإعلاميون والكتاب المتابعين والمهتمين بالشأن العراقي الداخلي.

وترجو الباحثة منكم الإجابة على كافة أسئلة الاستبانة بأسرع وقت ممكن وفق الأصول العلمية القائمة على الدقة والموضوعية.

شاكرة لكم حسن تعاونكم

الطالبة أسيل مزهر الجنابي

القسم الأول (بيانات أولية):

1- النوع الاجتماعي: 1- □- أنثى. 2- □- ذكر.

2- العمر: 1- □- أقل من 30 سنة. 2- □- من 31- 40 سنة.

3- □- من 41 – 50. 4- □- من 51- فما فوق.

3- المجال الإعلامي الذي تعمل/ تعملين به:

1- □- صحافة مطبوعة. 2- □- صحافة تلفزيونية. 3- □- صحافة إذاعية.

4- □- صحافة إلكترونية. 5- □- كاتب صحفي. 6- □- مجال إعلامي آخر. (حدد لطفا:.................................)

القسم الثاني (حقيقة ظاهرة الفساد المالي):

4- ما مدى وجود فساد مالي في أجهزة الدولة العراقية بعد العام 2003؟

1- □- كبير جدا. 2- □- كبير. 3- □- لا أعرف(غير متأكد). 4- □- قليل .

5- □- لا يوجد أبدا.

5- إذا كنت تعتقد بوجود فساد مالي بأي مستوى، فما مصادر معلوماتك هذه؟

1- □- وسائل الإعلام العراقية المختلفة. 2- □- وسائل إعلام عربية وعالمية.

3- □- تجارب شخصية. 4- □- من خلال أقارب وأصدقاء. 5- □- مصادر حكومية عراقية. 6- □- تقارير الجهات الدولية. 7- □- أكثر من مصدر. 7- □- مصادر أخرى غير ما ذكر. 8- □- كل ما ذكر أعلاه.

6- برأيك ما مدى تأثير الفساد في مجالات الحياة المختلفة في العراق؟

1- □- كبير جدا. 2- □- كبير. 3- □- لا أعرف (غير متأكد). 4- □- قليل .

5- □- لا يوجد أبدا.

القسم الثالث (المسؤولية الاجتماعية للتغطيات):

1- ما مدى اعتماد قناة (الشرقية) لبعض مفاهيم وأبعاد المسؤولية الاجتماعية في تغطياتها لقضايا الفساد المالي في العراق من وجهة نظرك؟

الرقم	**ما مدى توفر الأبعاد والمفاهيم التالية في تغطيات قناة الشرقية لقضايا الفساد في العراق؟**	كبير جدا	كبير	متوسط أو (غير متأكد)	قليل	غير موجود
1	حجم المعلومات في تغطية القناة.					
2	توفر الرأي والرأي الآخر في تغطية القناة.					
3	التفاعلية مع الجمهور التي توفرها تغطية القناة.					
4	متابعة تطورات القضايا في تغطية القناة (تغطيات متابعة).					
5	توفير الشرح والتفسير للقضايا التي تتناولها تغطية القناة.					
6	تقوم القناة بدور نقدي نحو قضايا الفساد ولا تبررها					

2- ما مدى توفير قناة (العراقية) لبعض مفاهيم وأبعاد المسؤولية الاجتماعية في تغطياتها لقضايا الفساد المالي في العراق من وجهة نظرك؟

الرقم	**ما مدى توفر الأبعاد والمفاهيم التالية في تغطيات قناة العراقية لقضايا الفساد في العراق؟**	كبير جدا	كبير	متوسط أو (غير متأكد)	قليل	غير موجود
1	حجم المعلومات في تغطية القناة.					
2	توفر أطروحات الرأي والرأي الآخر في تغطية القناة.					
3	التفاعلية مع الجمهور التي توفرها تغطية القناة.					
4	متابعة تطورات القضايا في تغطية القناة (تغطيات متابعة).					
5	توفير الشرح والتفسير للقضايا التي تتناولها تغطية القناة.					
6	تقوم القناة بدور نقدي نحو قضايا الفساد ولا تبررها					

القسم الرابع (المعايير المهنية للتغطيات):

1- ما مدى توفير قناة (الشرقية) للمعايير المهنية في تغطياتها لقضايا الفساد المالي في العراق من وجهة نظرك؟

الرقم	الفقرة	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	أبدا
1	مصداقية المصادر: وهي مصادر المعلومات الأساسية في التغطيات.					
2	شمولية التغطيات: أي اشتمالها على أهم عناصر التغطيات الإخبارية أو التحليلية.					
3	موضوعية التغطيات: أي عدم شخصنة الأخبار والتغطيات والالتزام بالموضوع المطروح.					
4	النزاهة – الإنصاف: وهي تعني ذكر الايجابيات لوجهة النظر الأخرى وعدم الانتقاص منها.					
5	توازن التغطيات: من خلال تخصيص الوقت والاهتمام المتوازن بين الأطراف المختلفة.					
6	دقة التغطيات: وتعني دقة المعلومة والاستناد للوثائق الرسمية والتحقق منها قبل اعتمادها.					

2- ما مدى توفير قناة (العراقية) للمعايير المهنية في تغطياتها لقضايا الفساد المالي في العراق من وجهة نظرك؟

الرقم	الفقرة	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	أبدا
1	مصداقية المصادر: وهي مصادر المعلومات الأساسية في التغطيات.					
2	شمولية التغطيات: أي اشتمالها على أهم عناصر التغطيات الإخبارية أو التحليلية.					
3	موضوعية التغطيات: أي عدم شخصنة الأخبار والتغطيات والالتزام بالموضوع المطروح.					
4	النزاهة – الإنصاف: وهي تعني ذكر الايجابيات لوجهة النظر الأخرى وعدم الانتقاص منها.					
5	توازن التغطيات: من خلال تخصيص الوقت والاهتمام المتوازن بين الأطراف المختلفة.					
6	دقة التغطيات: وتعني دقة المعلومة والاستناد للوثائق الرسمية والتحقق منها قبل اعتمادها.					

انتهت الأسئلة

شاكرة حسن تعاونكم

ملحق رقم (3) أسماء محكمي الاستبانة

الاسم	الرتبة	التخصص	الجهة التي يعمل بها
أ. د. حميدة سميسم	أستاذ	دعاية ورأي عام	كلية الإعلام – جامعة الشرق الأوسط
د. عبد الرزاق الدليمي	أستاذ	إعلام ودعاية	كلية الإعلام – جامعة بترا
د. كامل خورشيد مراد	أستاذ مساعد	إعلام	كلية الإعلام – جامعة الشرق الأوسط
د. رائد البياتي	أستاذ مساعد	إذاعة، تلفزيون	كلية الإعلام – جامعة الشرق الأوسط